

رابعا، مشروع قانون رقم 129.12 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بياوندي في 7 سبتمبر 2012 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكاميرون لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

خامسا، مشروع قانون رقم 77.12 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار للتعاون الاقتصادي الموقع بالرباط في 28 سبتمبر 2010 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بلغاريا؛

سادسا، مشروع قانون رقم 141.12 يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة الإستراتيجية في مجال التنمية والتعاون الثقافي والتربوي والرياضي، الموقع بالرباط في 3 أكتوبر 2012 بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية؛

سابعا وأخيرا، مشروع قانون رقم 52.12 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وجمهورية البيرو بشأن حماية وإرجاع الممتلكات الثقافية المسروقة أو المنقولة بطرق غير مشروعة، الموقع بلبا في 5 يوليو 2011.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير العدل والحريات بتأخير تقديم السؤال الفريد الموجه لوزارته إلى ما بعد الأسئلة الموجهة لقطاع التشغيل والتكوين المهني.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة حول مادة الدقيق المدعم إلى جلسة لاحقة.

بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 28 ماي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 28 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 6 أسئلة؛

- وعدد الأجوبة الكتابية: جواب واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وطبقا لمقتضيات... فيما يخص؟

المستشار السيد محمد دعيدة:

فيما يخص أشغال الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

محضر الجلسة رقم 886

التاريخ: الثلاثاء 17 رجب 1434 (28 ماي 2013)

الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو ادبا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وتسعة وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السادسة والأربعين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هاته الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشاريع القوانين التالية، المحالة على المجلس من مجلس النواب:

أولا، مشروع قانون رقم 137.12 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بواغادوغو في 18 ماي 2012 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

ثانيا، مشروع قانون رقم 140.12 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي للمسافرين والبضائع عبر الطرق وعلى البروتوكول التطبيقي للاتفاق المذكور، الموقعين بالرباط في 3 أكتوبر 2012 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الإسبانية؛

ثالثا، مشروع قانون رقم 17.12 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للهيئة العليا للذخيرة العربية، الموقع بالقاهرة في 16 سبتمبر 2010؛

الوحدة الترابية يستغلون استغلالا بئسا وبشعا ولا أخلاقيا للمآسي الاجتماعية والهشاشة الفكرية ليجعلوا منها ذخيرة لمناوراتهم اليائسة في بث الفتنة وزعزعة الاستقرار وتغذية الإشاعات والأكاذيب.

ونحن بقدر ما نثمن المقاربة الحكيمة التي جاء بها الوفد الوزاري المذكور لجهة كلميم-السارة، بقدر ما ننتظر تحرك باقي القطاعات الحكومية في نفس الاتجاه، خصوصا القطاعات الاجتماعية، خصوصا وزارة الصحة، السيد وزير الصحة نطلب منه وإلحاح بأن يزور الجهات الجنوبية.

كما نؤكد حرصنا على ضرورة تعميمه على باقي الجهات الجنوبية عاجلا، وتوخي كذلك العمل الفعلي في المشاريع الهامة المسطرة في أقرب الآجال بشراكة وتعاون مع المنتخبين والجمعيات والمجمع المدني، كما هو الحال في إقليم السارة، بحيث أنه في إقليم السارة هناك انسجام تام بين المنتخبين وبين المجمع المدني وبين السلطات المحلية، لإنجاح جميع المبادرات، سواء كانت تنمية، سواء كانت البنية التحتية، سواء كانت بالنسبة لبرنامج الاقتصاد الاجتماعي، الذي برهن وبجدية عن مدى نجاحته.

بحيث أنه في إقليم السارة هناك أزيد من 71 مشروع، استفادت منها الجمعيات والتعاونيات، هناك أكثر من 500 مستفيد ومستفيدة من هذا البرنامج الذي تتوخى منه أنه يفك جميع المشاكل التي تعاني منها إقليم السارة.

وفي هذا الإطار، نتمسك بحب الوطن والالتزام بقضاياها المشروعة، والسلاح الذي لا يقهر الوحدة الوطنية والشعار الخالد: الله، الوطن، الملك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد جمال سكاك:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

أندخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أحيط مجلسنا الموقر اليوم بقضية طارئة، تهم استمرار مسلسل الحروفات غير القانونية في مختلف مناحي التدبير والتسيير الجماعي ببلدية خنيفرة.

هذا المسلسل بطله رئيس المجلس البلدي باعتباره المسؤول المباشر عن هذه التجاوزات غير المبررة، والمتمثلة أساسا في وقف تجزئات سكنية بجرة قلم، حيث قام ضد إرادة ساكنة المدينة، وفي تحد لسافر لمختلف القوانين الجاري بها العمل، بإعطاء شهادة إدارية تفيد بأن الأرض أرض فلاحية في وسط المدينة، وعلى تجزئة سكنية لها ترخيصها، وقام بتدشينها السيد عامل إقليم خنيفرة سنة 1995، حيث أجنى بهذا القرار على 174 أسرة بالمدينة، كانت تتمنى الحصول على سكن يليق بها، وبعدما توصل منهم بالبائع بـ 700 مليون سنتيم على هذه الأرض، متسائلين عن مدى قيمة ومشروعية هذه

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد الرئيس،

كان من الممكن أن لا تتابع الصحافة الوطنية أشغال هذه الجلسة، نظرا لما تعرض له بعض الصحفيين من تضيق. ولذلك، نطلب منكم، السيد الرئيس، أن تبلغوا السيد رئيس المجلس بتخصيص مكان خاص وقار للصحافة الوطنية، لمتابعة أشغال الجلسات الدستورية والقيام بمهامها الوطنية في إخبار الرأي العام الوطني، وأن لا يكون التضيق على الصحافة الوطنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. راه كين الأماكن المخصصة... شكرا، سجلت، سجلت الملاحظة، السيد المستشار.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بثمان (8) طلب إحاطات. الكلمة لفريق الدستوري في إطار طلب إحاطة.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أندخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في إطار إحاطة المجلس الموقر بأمرين طارئين، الأول نستنكر في الاتحاد الدستوري كل أشكال التضيق النقابي والمس بالحقوق النقابية للعمال والمستخدمين في كل أنحاء المغرب، ونحذر الحكومة من مزالق التصرفات اللامسؤولة لحرمان المواطنين من حقهم في الانتفاء النقابي، والتضيق على الحريات النقابية التي هي من صميم الحقوق الدستورية، ونعلن تضامننا مع إخواننا في الاتحاد المغربي للشغل الذين تعرضوا لكل أشكال الإقصاء والمنع بمدينة فاس.

الشق الثاني، السيد الرئيس، حل بجهة كلميم-السارة وفد يترأسه الوزير والوزير المنتدب في الداخلية، ضم مسؤولين رفيعي المستوى من الإدارة الترابية والمدير العام لوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، عقد اجتماعات مكثفة مع المنتخبين وهيئات المجمع المدني، أفضت إلى توقيع عدة اتفاقيات وشركات هامة، كما تم على إثرها تسطير برنامج طموح، سيعطي بالدعم المالي والتأطير والتتبع لضمان بلوغ أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في خلق فرص الشغل، وفك العزلة عن شرائح واسعة تعاني من الهشاشة في معيشتها.

ونحن، في فريق الاتحاد الدستوري ومنتخبين يمثل أبناء الأقاليم الجنوبية، نسجل بارتياح مثل هذه المبادرات التي تؤشر على استيعاب بعض القطاعات الحكومية للمعطيات الميدانية بالجنوب، ذلك أن خصوم

وبما أن المناسبة شرط أيضا، فهذه المحطة التعليمية الهامة تجعلنا اليوم أيضا ندعو الحكومة إلى التعجيل بالكشف عن الإصلاحات المرتقبة لتحسين مستوى النظام التربوي والتعليمي، خاصة بعد الفشل الأكيد الذي عرفه البرنامج الاستعجالي الذي كلف البلاد ملايين الدراهم دون أن يخلف نتائج في مستوى الطموحات، إن على مستوى جودة العرض التعليمي أو على مستوى البنات والمرافق أو على ذلك مستوى الأداء المؤسساتي مركزيا وجمويا ومحليا، مع ضرورة الإشارة بالنيات الصادقة والمجهودات الجبارة التي ليست قليلة على كل حال في هذا القطاع الحيوي الإستراتيجي. وأخيرا، السيد الرئيس، يبقى الرهان الأكبر كذلك في هذا الإصلاح المرتقب هو تقديم الحكومة بمقاربة تشاركية لوصفة تلائم النظام التعليمي مع حاجيات المحيط وسوق الشغل، من أجل قطاع تربوي يوفر الكفاءات ويمكن من تكوينات لا تجد نفسها عرضة للعطالة والتمهيش.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

إحاطتنا اليوم في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية تتعلق ب"المدرسة الوطنية العليا للكهرباء والميكانيك". فكما هو معلوم يحدد المرسوم رقم 2.87.98 الصادر بتاريخ 24 مارس 1988 في مادته الأولى نظام الدراسة والامتحانات للحصول على شهادة مهندس الدولة من "المدرسة الوطنية العليا للكهرباء والميكانيك"، غير أن هذه المؤسسة تحولت في السنين الأخيرة إلى مؤسسة تهتم بالتكوينات المستمرة المؤدى عنها لفائدة شركات وهيئات عامة وخاصة، وفي العديد من الاختصاصات والمجالات.

وإذا كانت المادة الثانية من المرسوم المذكور أعلاه، تحدد بوضوح اختصاصات المدرسة الوطنية العليا للكهرباء والميكانيك، فإن جشع المسؤولين عن هذه المؤسسة، ونظرا لما أصبحت تدره التكوينات المستمرة من مداخيل، جعل السيد المدير يقحم تكوينات لا علاقة لها باختصاصات المدرسة الوطنية العليا للكهرباء والميكانيك، كندبير الشركات والتواصل، وتدير الموارد البشرية، إلى غير ذلك، والتعاقد مع شركة خاصة لتحصيل مداخيل التكوينات المستمرة، وذلك بهدف الإفلات من المراقبة المالية، وتحويل المدرسة الوطنية للكهرباء والميكانيك إلى بقرة حلب، وتحريفها عن المهام الرئيسية التي أنشئت من أجلها في الأصل، ألا وهي تكوين المهندسين في مجال الكهرباء والميكانيك، حيث أصبح عدد المستفيدين من التكوينات المستمرة المؤدى عنها يفوق عدد الطلبة المهندسين.

وأمام هذا الوضع والتجاوزات غير القانونية، فإننا ندعو السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي إلى:

التدشينات.

السيد الرئيس،

من بين الخدمات التي أثارت انتباه سكان مدينة خنيفرة، وانتقدوا أداء خدمة التدبير المفوض الذي تم تفويته مع الأسف بطرق غامضة وغير مفهومة بصفقة مشبوهة، رست على شخص بعينه، تجاوزت مليار و400 مليون سنتيم، علما أن لا أثر لهذا المبلغ على واقع المدينة المليئة بالأزبال، مؤكداً على أن كافة الصفقات العمومية التي تبرمها الجماعة ترسو دائما على عينات من الأشخاص المعروفين بمدينة خنيفرة، ناهيك عن التسبب الإداري الحاصل في البلدية.

السيد الرئيس،

إن حالة تدبير مدينة خنيفرة تستدعي اليوم، وبشكل مستعجل، تدخل السلطات الوصية لفتح تحقيق دقيق ونزيه في مختلف مناحي التدبير العمومي بالبلدية، والوقوف عن كذب على هاته الخروقات وإنصاف الأطراف المتضررة، في إطار ما ينص عليه الدستور بربط المسؤولية بالمحاسبة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

إحاطة الفريق الحركي اليوم تخص قطاع التربية والتعليم الذي سيعيش بعد أيام معدودة على إيقاع امتحانات البكالوريا التي تشكل نقلة نوعية في المسار الدراسي لعشرات الآلاف من التلاميذ، ومعهم أسرهم التي ضحت وتضحي من أجل إنجاح هذا المسار، وتزداد أهمية هذه المحطة في كونها المنعطف الأساسي لرسم الإطار التوجيهي للتلاميذ المعنيين في مجال التعليم العالي وإفراز نخب المستقبل.

وعلى هذا الأساس، السيد الرئيس، ولأن التجارب السابقة المتراكمة على مدى سنوات، فإن هذا الاستحقاق التعليمي رافقه دائما مجموعة من الاختلالات التنظيمية والتدبيرية التي أثرت على سمعة شهادة البكالوريا، وخلقت أجواء متوترة، رافقت محطة الامتحان في مختلف الجهات والمؤسسات، وهي أجواء تجعل الحكومة مدعوة اليوم إلى اتخاذ جميع التدابير والإجراءات بشكل استباقي بغية توفير كافة الشروط اللازمة لضمان مرور هذه الاستحقاقات التربوية والتعليمية في أحسن الظروف، وفي جو من النزاهة والشفافية والمصداقية.

السيد الرئيس،

وفي الوقت الذي كنا ننتظر من مصطفى أن يختار بعد تسجيل موقفه الشجاع هذا المكوث في وطنه الأم المغرب على الأقل أن يطلب اللجوء إلى دولة أخرى تضمن له... اختار العودة إلى مخيمات تندوف، غير مترجع عن أقواله ولا مترجح عن مواقفه المبدئية، ليقرر داخلها ما قاله في العيون ويؤكد بالتالي أن قناعاته هذه، قناعات اختارها عن وعي وإدراك، وحتى الاختطاف والتعذيب اللذان تعرضا لهما من طرف الكيان الوهمي لم يزيده إلا إصرارا واقتناعا.

هذا الأخ لا يطلب وساما أو رخصة نقل أو امتيازات، يطلب حقه الطبيعي في الاجتماع بعائلته، في رؤية ابنته مريم التي ولدت في المخيمات، ولم يتمكن من رؤيتها حتى اليوم.

ونعتقد، السيد الرئيس، بأنه ما عادت تكفي عبارات التنديد والشجب ولا الدعوة إلى التضامن، المطلوب تحرك عاجل. نعم من حقنا أن نتساءل أين هي منظمة العفو الدولية؟ أين اختفت السيدة كيلي كيندي ومعهدا الذي لا يكل عن تبني ودعم أطروحات انفضالية؟ أية صيغة بلاغ سيستحق مصطفى ولد سلمى من منظمة العفو الدولية؟ وأية جائزة ستفضل حفيده الرئيس الأمريكي الأسبق بمنحها لصحراوي أعزل شردته عصابة البوليساريو وسلمته للأمن العسكري الجزائري التي قررت إبعاده عن مخيمات تندوف؟

ولكن، قبل هذا وذاك، من حقنا أن نسأل وأن نستفسر وأن نسأل عن موقع الحكومة المغربية من مستجدات ملف ولد سلمى، ولماذا هذا الصمت المريب حتى الآن والخيبر لحكومتنا وللناطق الرسمي باسم الحكومة عن تتبع وضع ولد سيدي مولود على الأقل من منطلق تحريك الضمير الدولي إلى وضعه الإنساني الاستثنائي والمأساوي؟

لقد سبق لنا، السيد الرئيس، منذ ثلاثة أسابيع أن نبهنا إلى خطورة توجيه الحكومة لجزء كبير من طاقاتها في معارك لن تخدم قضايا الوطن، وقد عاينا ولازلنا نعاين أن التهديدات المترتبة بالمصالح العليا للوطن في ازدياد وفي تفاقم، ونحن ننبه إلى الحاجة الملحة اليوم إلى أن تضع الحكومة المصالح العليا وقضايا الوطن وانتظارات المواطنين في أولوية الأولويات، وأن تحرك وأن تقوم بما يلزم من المبادرات الشجاعة من أجل حماية الأخ مصطفى ولد سلمى، والاستجابة لمطلب طبيعي إنساني، يستحي المرء من أن يتحدث عنه في زمن اتساع قاعدة حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا.

ولذلك، نتمنى أن تحرك هذه الإحاطة ضمير الرأي العام الوطني والحقوقي، وأن تنبه الحكومة إلى أن المعارك الحقيقية التي تستوجب النضال، وتستوجب أن نخصص لها ما يكفي من الجهد ومن الطاقة هي هذه المصالح العليا، هي هذه العناوين البارزة في تيار الوحدويين المغاربة، عوض خوض المعارك والصراعات الجانبية. وشكرا.

1 - نشر نتائج لجنة التفتيش التي سبق أن زارت المدرسة الوطنية، على إثر مجموعة من الاحتجاجات للطلبة خدمة للشفافية والحكمة الجيدة؛

2 - دعوة المفتشية العامة للمالية للقيام بافتتاح مالي وإداري للمدرسة الوطنية للكهرباء والميكانيك؛

3 - ربط المسؤولية بالمحاسبة، وإعطاء كل التوضيحات حول الموارد المالية التي تدرها هذه التكوينات المستمرة، والمستفيدين من مداخيلها، وما موقع الشركة الخاصة بالتحصيل وعلاقتها القانونية بالمدرسة الوطنية للكهرباء والميكانيك؛

4 - تقنين التكوينات المستمرة وتنظيمها، مع مركزها على صعيد رئاسة الجامعة، فهل سيتحرك السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي لتطبيق شعار محاربة الفساد داخل المدرسة الوطنية للكهرباء والميكانيك بدل ترديد شعار محاربة الفساد صباح مساء دون مباشرة الإصلاح والتغيير؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. وقبل الانتقال لفريق الأصالة والمعاصرة، نرحب بالسيد سيدي محمد الشيخ إسماعيل ولد سلمى أخ المناضل مصطفى سلمى ولد سيدي مولود الذي يحضر معنا، نرحب به.
والآن الكلمة للسيد... الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.
أريد باسم الفريق الأصالة والمعاصرة أن أثير انتباه مجلس المستشارين المحترم، ولعلني أثير انتباه كذلك الرأي العام الوطني والحكومة تحديدا إلى المعاناة البالغة القسوة التي تكبدها ويتكبدها أحد المناضلين الحقوقيين الوحدويين البارزين، الأخ مصطفى ولد سلمى ولد سيدي مولود، الذي يشرفنا أن يحضر معنا في هذه الجلسة شقيقه.

نعرفون أن الأخ مصطفى ولد سلمى هو أحد العناوين البارزة لنظام الوحدويين الديمقراطيين الشجعان الذين لم ترهبهم آلة القمع على الجهر بالحق، وعلى الانخياز الطوعي للمصالح العليا.

إن الأخ مصطفى كما نعرفون دخل في اعتصام مفتوح وفي إضراب عن الطعام بعاصمة موريتانيا منذ الآن بالضبط 10 أيام، ووضعه الصحي في تفاقم مستمر.

ونعتقد بأن قضيته تسائلنا، وتسائل كافة المغاربة، وتسائل الحكومة المغربية، لأنه كما نعرفون هاذ الرجل اختار عن قناعة الانخياز لنداء العقل، واختار عن طوعية الانتصار لمشروع الحكم الذاتي إدراكا منه لواقعية المقترح، بعيدا عن الغوغائية وأبواق التهريج، غير آبه ولا عاين لما يمكن أن يطاله جراء موقفه الشجاع هذا، لاسيما وأن الرجل كان يتحمل كما نعرفون مسؤوليات أمنية حساسة في الكيان الانفصالي.

أيام، ماذا تعمل السلطة في 60 يوما التي حددها القانون؟ لماذا لا تحرك النيابة العامة التي تتلقى بدورها ملفات، لتنتجه إلى القضاء لمنع من يريد أن يؤسس جمعية أو يعدلها، أن تبقى السلطة سيفا من أجل الانحراف عن السلطة ومن أجل فرض اتجاه أو خلق إحباط ومنع الناس من تنظيمات مجتمعية، فيه حيف على القانون وفيه تصادم مع أهداف الدستور.

نتمنى أن نعود لا نسمع بأن هناك سلطة تستعمل هذا السلاح من أجل منع الناس في التنظيم، وبالخصوص لما يتعلق الأمر بالنقابات والأحزاب السياسية لأنها خصها الدستور بموقع خاص ووضع لها قوانين خاصة، فلا يمكن أن تكون موضوع مزايدات أو محاباة أو اتصالات سرية أو الميز بين العمال لأن في هذا خطر للاستقرار، وفيه خطر كذلك على ما يمكن...

الآن في مدينة فاس، هناك مشاكل واحتقانات خصوصا في المجال الذي مورس فيه هذا المنع في هذه الظروف بالذات، أسبوعين والاعتصامات والمشاكل، فنظن أن نداءنا من هذا الفريق أن يصل إلى آذان السلطات المعنية، وأن ترفع يدها على حق الناس في تأسيس الجمعيات وفي التنظيمات النقابية والسياسية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

بدوري، وباسم الفريق الاشتراكي، لا يسعني إلا أن أضم صوتي إلى صوت زملائي الذين تناولوا الكلمة من قبلي من أجل أن أعلن من هذا المنبر تضامن الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين مع المناضل السيد سلمى ولد سيدي مولود، وأطالب بهاته المناسبة الحكومة المغربية من أن تعمل جاهدة من أجل تمكينه من جميع حقوقه، هذا من جهة.

من جهة ثانية، حول موضوع الإحاطة، السيد الرئيس، السيدان الوزيران، سبق للفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن تقدم بإحاطة علما بعدم جدية المنهجية المعتمدة في إصلاح العدالة ببلادنا، وبنينا منذ شهور من هذا المنبر بالذات السيد وزير العدل إلى ضرورة الاتجاه إلى العمق عوض الاكتفاء بجوار شكلي وجولات مكوكية يتم استهلاكها إعلاميا، ولا تنتج ما يمكن أن يؤدي إلى إصلاح عميق.

وقف اليوم مع كل أسف على صواب ما كنا نخذر منه، حيث لم يصل، السيد الوزير، إلى أية نتيجة ملموسة بعد كل هذه الشهور من الحوار الشكلي، فأين هي المناظرة الوطنية التي كان مقررا عقدها في

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والآن قبل أن تنتقل إلى كلمة التحالف الاشتراكي، نود كذلك أن نرحب بالزلاء المتفوقين بالجمعية الخيرية الإسلامية الفاسية "كرواوة" بفاس، وتلاميذ عن مدرسة باستور الخصوصية بالرباط، نرحبو بهم، ها هما معنا متواجدين.

والآن تنتقل إلى كلمة لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أريد في البداية، باسم فريق التحالف الاشتراكي، أن أتضامن وأن أضم صوتي إلى ما قاله زميلي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة في حق مواطن فذ، مناضل، مصطفى ولد سيدي ميلود، رمز المناضل الديمقراطي الحقيقي، رمز الرفض للجوء كنسيان، الذي يضع للجوء في معناه الحقيقي وهو اللجوء إلى بلده الحقيقي ليعيش مع أسرته، فطلوب منا بالفعل أن نقف وقفة تقدير واحترام، وأن نحرك الساكنين أينما كانوا داخل بلدنا وخارج بلدنا من أجل قضية هذا المناضل حتى يرد له الاعتبار، ويضمن له العيش الكريم مع أهله وذويه.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

المستشارين المحترمين،

إحاطتي سبقتي زميلي في الفريق الدستوري أن أشار إليها، تتعلق بحق الانتماء النقابي وحق تأسيس النقابات.

كنا نظن أننا نعيش في ظل دستور 2011 الذي أعطى للمجتمع المدني مكانة خاصة، وحمل السلطات المحلية مهمة واجب التأطير والتعاون وتقديم المساعدة لتنظيمات المجتمع المدني باعتبارها شريك أساسي في قضايا التنمية.

هذا الدستور كذلك الذي خص للنقابات مكانة خاصة بجانب الأحزاب السياسية، وحدد لها وظائف، فأن يتم الخلط بين النقابات والجمعيات العادية وأن يسلط سيف منع إعطاء تواصل الإيداع، هذا عمل نظن أنه قد انتهى، فإذا بنا نراه يظهر في مدينة فاس التي يجبها الجميع، فأن يقدر رئيس مقاطعة أكدال ويرفض تسليم إيداع لتأسيس مكتب نقابي، هذا فيه تحدي للقانون وتحدي للدستور، كيفما كان، أن يكون في واجهة الاتحاد المغربي للشغل، أعنى وأكبر نقابة في المغرب، هذا تحطيم للقيم، للديمقراطية، هذا عمل غير مقبول.

فلذلك، لما نطرح إشكالية علاقة السلطة بتفعيل واجبات المجتمع المدني، نطلب من السلطة أن تقوم بتفعيل القانون، لأن القانون تجاوزها، مرور 6

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،
الأخت المستشارة،
إخواني المستشارين،

في نفس السياق، وباسم حزب الاستقلال، أعبّر عن تضامننا المطلق مع المناضل الوحيد مصطفى سلمى ولد سيدي مولود في معاناته المريرة ومع كل المضطهدين والمحرومين من حقوقهم المشروعة داخل مخيمات تندوف المغتصبة.

ومن جهة أخرى، أتقدم، باسم الفريق الاستقلالي، لإحاطة المجلس الموقر علماً بقضية طارئة تهم مال الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية بالرباط بخصوص محضر 20 يوليوز المرتبط بحملة الشواهد المعطلين.

السيد الرئيس المحترم،

لقد حظيت قضية الأطر العليا المعطلة باهتمام خاص في أديبات وبرنامج حزب الاستقلال، انطلاقاً من رسالة الحزب الخالدة من أجل تحرير الإنسان وإرساء مجتمع تعادلي، تقل فيه التفاوتات الاجتماعية، مجتمع تضامن فيه حقوق المواطنين، بما فيها حقهم في التشغيل باعتباره حق يضمنه ويكفله الدستور.

واننا، في الفريق الاستقلالي، الذي ظل على الدوام يعتبر قضية إدماج الأطر العليا المعطلة في سوق الشغل، قضية وطنية وحقاً دستورياً، يعلو ولا يعلى عليه، نؤكد اليوم بمناسبة صدور حكم المحكمة الإدارية بالرباط بشأن تنفيذ محضر 20 يوليوز الذي ظل رئيس الحكومة متشبثاً بعدم قانونيته، ووعده داخل قبة البرلمان بتنفيذ المحضر إذا ما شرعه القضاء، نؤكد على ضرورة الوفاء بالعهود والوعود وتنفيذ الالتزامات المعلنة تجاه المواطنين، مصداقاً لقوله سبحانه وتعالى في سورة الفتح "وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَيَسُؤْهُ أَوْ جُرَّ عَلَيْمَ".

السيد الرئيس المحترم،

إن على رئيس الحكومة اليوم، باعتباره ممثل للدولة أمام القضاء، العمل على إبداء حسن نيته وصدقه من خلال الالتزام بتنفيذ الأحكام القضائية والتفعيل الاستعجالي لهذا الحكم الابتدائي تكريساً للمسار الذي قطعه بلادنا من أجل إحقاق العدالة الكاملة لحماية حقوق الأفراد والجماعات من أي شطط في استعمال السلطة، وذلك من خلال التنفيذ الفوري لمضمون الحكم القضائي دون التأخير أو الاختباء وراء المساطر القضائية.

كما ندعو الحكومة إلى ضرورة الاهتمام بملف الأطر العليا المعطلة في شموليته، سواء تعلق الأمر بالأطر العليا المرابطة بشارع محمد الخامس وكل الأطر العليا وحملة الشواهد الوطنية، وذلك من خلال اعتماد مراقبة إيجابية في التعاطي مع هذا الملف بكل جدية وأمانة بما يضمن حقوقهم ويصون كرامتهم، ويوفر لهم العيش الكريم في ظل قضاء نزيه ومستقل. وبهذه

غضون مارس المنصرم السيد الرئيس؟

لهاته العلة ولغيرها، قررنا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الانسحاب من هذا الحوار الشكلي.

بل أكثر من ذلك يحاول السيد الوزير أن يقفز على هذا الواقع بقرارات انفرادية معاكسة لروح الحوار الوطني وللخطاب الذي ظل يردده حول الإشراف والمقاربة التشاركية، وهو ما ينذر بتفجر الأوضاع من جديد بهذا القطاع الحساس، بعد ما تبين لكل أطرافه أن وزير العدل ليست له أية رؤية للإصلاح غير الخطابات المسكنة وأساليب التمثيط.

وآخر إجراء قام به هو إصداره للمرسوم المنظم للمساعدة القضائية بشكل يهين جميع نقابات المحامين بالمغرب، وهو ما يمس بشكل واضح بسير العدالة ببلادنا جراء ما دعت إليه جمعية هيئات المحامين بالمغرب من وقفات احتجاجية انطلاقاً من يوم الخميس المقبل، ومن مقاطعة لكل أشكال المساعدة القضائية.

وإذا ما أضفنا، السيد الرئيس، هذا التوتر الجديد إلى الأزمة القائمة مع هيئة كتابة الضبط، والتي يصير وزير العدل على استمرارها، إضافة إلى استمرار تجاهل مطالب نادي قضاة المغرب الذي قرر في الأسبوع المنصرم وقف الحوار، بالإضافة إلى انعدام الانسجام بينه وبين جميع مكونات الإدارة المركزية بوزارة العدل.

ندرك أن السيد وزير العدل أصبحت له مشاكل مع كمال أطراف المنظومة القضائية، فهل بهذه المنهجية التصادمية يمكن أن ينجح الحوار الوطني حول إصلاح العدالة ببلادنا؟ وهل بمنطق الاستفراد والاستحواد ستتمكن الوزارة من فرض منطقتها للإصلاح ووضع الجميع أمام الأمر الواقع. على الحكومة أن تراجع منهجيتها القائمة على الاستفراد والتحدي الذي لا ينتج إلا التوتر، وآخر الأمثلة على ذلك هو التصدع الحاصل داخل الأغلبية الحكومية، والذي ستنجح عنه لا محالة أزمة حكومية لا ندري الاحتمالات التي يمكن أن تقع ببلادنا.

وفي إطار التراجع الذي تنهجه الحكومة الحالية عن سلسلة الإصلاحات السابقة، من هذا المنبر أشيد بالحكم الإداري الذي أنصف مجموعة الأطر المعطلة من محضر عشرين يوليوز، الذي ندعو الحكومة الحالية إلى الالتزام بمضمون هذا الحكم عوض استئنافه لتكريس المعاندة ونهج أسلوب التحدي بالتهديد بالاستقالة دون جدية تذكر.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً. آخر طلب إحاطة للفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز عزاي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

مرسمن في السلم 9 رغم كونهم يحملون نفس الشهادة والإجازة. لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تنوي وزارتك القيام بها من أجل إنصاف هاته الفئة من الأساتذة المجازين، وتمتعها من حقها في الترقية بالشهادات وبالخصوص فوجي 2012 و2013؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد محمد الوفاء، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

في العرض ديالك آ الأستاذة كابين الجواب، في العرض اللي انت درتبه وتقدمت به كابين الجواب.

كابين مرسوم استثنائي خرج من الحوار دبال 26 أبريل 2011، والجميع عرف الظروف اللي مر فيها الحوار، 26 أبريل 2011، أولا احنا كنسجلو بعدا بأن هاذ الوزارة احترمت كل المقررات المتعلقة بالحوار دبال 26 أبريل 2011، خرج واحد المرسوم راه قلتها استثنائي، كيرقي الناس بالشهادة دبال 2008، 2009، 2010، 2011، ولكن هذا المرسوم انتهى في 31 ديسمبر 2011، ها واحد.

كنتكلم على القانون الأساسي دبال 2003، أنا معك، ماذا يقول القانون الأساسي دبال 2003؟ كيقول أنه ضرورة حاملي الشهادات، ضرورة إجراء مباريات لموظفي القطاع الحاملين للشهادات العليا، الإجازة والماستر، تعتمد على النقطة المهنية لتقييم الكفاءات التي يتوفر عليها المرشح، وعلى النقطة التي يحصل عليها في الاختبار الشفوي.

حيث كيكون عندو الشهادة كيترقى، ياك ابغينا التكافؤ وابغينا الحق، كيترقى في واحد المسلسل عادي اللي خاضعين له رجال التربية.

كنتشهدي واحد الاستشهاد ماشي صحيح، كنتقول هادو اللي غيرخرجوا في 2014 غيرخرجوا في السلم 10، أيه، ولكن راه داروا سنة دبال المعهد دبال التكوين لمهن التربية، هذاك علاش خارجين، ودخلوا بالإجازة، ماشي اخذوا الإجازة أثناء مزاوله محامهم كأساتذة وكأستاذات، هادو جاو للمباراة وتقدموا بالإجازة في شهر يوليوز، وداروا سنة دبال مؤسسة التكوين وغادي يخرجوا بالسلم 10.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

المناسبة، نحي أسرة القضاء فيما يتعلق بإنصاف هذه الطبقة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ونشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هاته الجلسة، وعددها 19 سؤالا، 2 منها آتيان موجهان لقطاعي التربية الوطنية والطاقة والمعادن، و17 عشر سؤالا عاديا موزعة على قطاعات: التربية الوطنية، الطاقة والمعادن، الشؤون الخارجية، العدل والحريات، الأوقاف والشؤون الإسلامية، السكنى، التشغيل، التضامن والمرأة، الوظيفة العمومية.

نستهل جدول أعمالنا بالسؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول إقصاء الأساتذة المجازين من مرسوم الترقية بالشهادات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

إن أي إصلاح لمنظومتنا التربوية، السيد الوزير، يبتدئ حتما بتحسين وضعية رجال ونساء التعليم بالأساس، وتعزيز تكوينهم المستمر وتشجيعهم على التحصيل المعرفي والدراسي، إلا أننا، في هذا الإطار، نسجل التراجع في بعض المكتسبات التي حققها العاملون بهذا القطاع الحيوي ببلادنا، حيث يتم إقصاء فئة عريضة من الأساتذة المجازين من حقهم في الترقية بالشهادات، وتغيير الإطار إلى غيرها من الحقوق.

هذا، مع العلم أن الأفواج المتخرجة قبل سنة 2012، استفادت من مرسوم استثنائي خول لها الحق في الترقية، بالإضافة على أن النظام الأساسي دبال 2003 الخاص بأساتذة وموظفي وزارة التربية الوطنية في مادته 108 من النظام الأساسي تنص على حق الترقية بالشهادة.

لقد تمت ترقية الأفواج دبال 2008، 2009، 2010 و2011 بمرسوم استثنائي، لكن ماذا وقع؟ لم لا التمديد، خصوصا على الأفواج المتخرجة بعد 2013 مباشرة في السلم 10.

خريجي أفواج 2014، سيستفيدون من التخرج مباشرة في السلم 10 بناء على الإجازة، في حين أفواج 2012 و2013، لا زالوا مرتبين في السلم 9.

أليس من المخجل والمجحف أن يشتغل في السنة المقبلة في نفس المؤسسة التعليمية أساتذة جدد متخرجين في السلم 10، يشتغلون إلى جانب أساتذة قضاوا قبلهم ما يزيد عن سنتين في القسم، وهم لا زالوا

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

أولا، السيد الوزير، ربما نحن متفقين باستمرارية الدولة، وكنا كندافعو على المرسوم ديال المعطلين، كنا كندافعو على هاذ المبدأ، لكن كذلك نحن مع مبدأ المساواة، كيف يعقل لأطر دايرة سنتين في سلم 9 وتبقى في ذلك السلم 9 ولا تترقى، ويحبو أطر أخرى في 2014 ويدوزوا مباشرة للسلم 10، والأطر القديمة تبقى جامدة؟ خص تدبر واحد المرحلة انتقالية. صحيح، ربما هناك إكراهات، يمكن لنا تفهموها، ولكن يجب التفاوض والحوار مع هاته الفئة للوصول إلى حل ينصف الجميع. لا يعقل في نفس القسم تلقى مجازين مرتبين في السلم 9 رغم تجربتهم، وأستاذ مجاز يكون في سلم 10 وجا من موراه. إذن يمكن لنا تفهمو الإكراهات ديالكم، السيد الوزير، لكن في نفس الوقت يجب تفهم هاذ الأطر، وما خصهمش يضيعوا، ويتم إنصافهم، انما اللي في الحكومة القاو لهم حل، ولكن هما من حقهم باش يكونوا متساويين مع نفس الأساتذة المجازين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، إذا كان عندك تعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية:

مع كل تقديري واحترامي لك، كنتكلم على فترة انتقالية باك، راه صايبها الحكومة، دارت فترة انتقالية بالمرسوم اللي غيتهمي واتهمي في 31 ديسمبر 2011، دابا كمتطلبوا من الفترة الانتقالية تولى فترة دائمة، شي حاجة ما قابطاش في المقاربة ديالنا، كنتكلم على فترة انتقالية.

الدولة نظرا لهاذ المراعاة وهاذ الشئ ونظرا أنه ما ترقاوش ذاك الناس في الوقت، والتراكمات، جات الحكومة في الحوار بفضل الكفاح ديال النقابات والإدارة ديال التربية الوطنية هي اللي حطت هاذ المشكل باتفاق مع النقابات، واخرج مرسوم استثنائي، هي الفترة الانتقالية، واش الفترة الانتقالية وقت ما اخرج شي واحد نصايبو عاود مرسوم 2012-2013؟ ونعاودو نوقفوه ونصايبو مرسوم 2014، إلى النهاية؟

اسمع آلالة، هاذو حاملي الشهادات ديال (Licence) في عام 2012، ما عندها علاقة بالسلم ديالهم، السلم ديالهم باش دخلوا وهما مشتغلين في وزارة التربية الوطنية السلم 9، رغم أنه راني اعلنت أمام البرلمان بغرفتيه، بأن السلم 9 في طريق الانقراض إن شاء الله، وغنقاوموه وواقفة معنا وزارة المالية باش ما يقاش عندنا هاذ السلم 9 في وزارة التربية الوطنية.

وكنتقارن بين واحد اقرا في دارهم وهو خدام أستاذ ولا أستاذة وقبط الشهادة، كنتقارنو بواحد اخذا الشهادة وجا دوز مباراة ودخل للمركز ديال التكوين وتخرج، كنتقول هذا عندو عامين ديال الأقدمية وهذا عندو عام وهما بحال بحال، لا ما بحال بحال والو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. نطلب منكم، السيد الوزير والسادة المستشارين، احترام الوقت، لكي لا أضر دائما لاستعمال المطرقة. السؤال الثاني موضوعه المنظومة التعليمية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر الحق في التعليم حقا دستوريا، رعاه جلالة الملك نصره الله وأولاده العناية التامة ورتبه بعد القضية الوطنية، لأن تحقيق أي تنمية بشرية متكاملة ومندمجة لن يتأتى تحقيقها إلا بإصلاح منظومة التعليم.

وقد سبق للحكومات السابقة أن سطرت عدة برامج مهمة، بدءا بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، والذي اعتبرته الحكومات السابقة بمثابة خريطة طريق للإصلاح المنشود، لكن أمام غياب إرادة حقيقية للإصلاح حالت دون بلوغه للأهداف المرسومة له.

وقد صنف المغرب وفقا للمنظمات الأجنبية في المراتب المتأخرة من حيث جودة التعليم. ولذر الرماد في العيون وإعادة ماء الوجه للحكومة المغربية، سارعت الوزارة الوصية آنذاك إلى صياغة البرنامج الاستعجالي وسخرت له إمكانيات مادية ولوجيستكية ضخمة لعلها تنفذ ما يمكن إنقاذه.

لكن الأسئلة المطروحة والمشروعة حاليا، وخصوصا بالنسبة للمتبع للشأن التربوي في المغرب، أنه لازالت هناك معيقات حقيقية، منها ما يتعلق بالفضاءات المدرسية وهشاشة البنيات المدرسية والبنيات التحتية، زيادة على الاكتظاظ في الأقسام، وغيره من المشاكل والمعوقات.

وإذا كان المدرس يعتبر قطبا أساسيا في المنظومة، فلا بد من استحضاره في كل الإصلاحات، وذلك بتحسين وضعه التكويني والاجتماعي، فالتقرير الأخير للمجلس الأعلى للتعليم حمل المسؤولية في فشل منظومة التربية والتعليم إلى عدة عناصر وأطراف، كالحكامة والنموذج البيداغوجي التربوي والموارد المالية وإشكالية توزيعها والتعبئة والمواكبة، بالإضافة إلى المدرس من حيث ظروف مزاولته مهنته وانخراطه في الإصلاح.

هذا، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب التربوي وعدم كفاية العرض، خصوصا وأن المغرب يعرف تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية مهمة، وهذا ينعكس بشكل أو بآخر على المنظومة التعليمية، والتي تبقى مطالبة بالانخراط الفعلي والانسجام مع التحولات لمواكبة التطورات العالمية، مما يستدعي توجيه التعليم نحو ما يتطلبه سوق الشغل.

لذا، نسألكم، السيد الوزير:

- إذا كانت البرامج والمناهج إحدى المداخل المهمة للإصلاح، فكيف

يجب التعامل معها؟

- وهل هناك مخطط للنهوض بالمنظومة التعليمية وجعلها تتماشى مع مفاهيم الحداثة والعصرية ولواكبة التطورات الاقتصادية العالمية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار، في الحقيقة هاذ السؤال من الأهمية بمكان، اصعب علي نجاب عليه في جلسة ديال الأسئلة الشفوية، وأنه أنا مشتغل لا مع لجنة التعليم في مجلسكم الموقر ولا في مجلس النواب في المناقشة ديال هاذ المواضيع.

كبحني نذكر بما أنه احنا مشتغلين كنعيدو النظر إن شاء الله في المنظومة التربوية، وهاذ إعادة النظر مبنية على جوج العناصر أساسية:

أولا، خطاب جلالة الملك بمناسبة 20 غشت 2012؛

ثانيا، البرنامج الحكومي، غنذكرك بأنه البرنامج الحكومي مبني على مجموعة من المحاور، المحور الأول هو مجال العرض المدرسي، لا بد ما نحافظو على العرض المدرسي، وأن التلاميذ والتلميذات ديالنا يبقاو في المدرسة ما بين 6 سنين و15 سنة، وأنا نوسعو التعليم التأهيلي، لأنه عندنا نقص في التعليم التأهيلي.

أولا نبقاو قاطبين التلامذ، وراه ما عندها علاقة لا بكيدوزوا بجوج ولا بواحد ولا بالخريطة المدرسية، إجباريا تقبوا التلامذ ديالنا كيف هو معمول به في العالم بأسره، من 6 لـ 14 عام باش ما نطلقوهمش لسوق الشغل، ونطلقو البنات يتزوجوا قبل الوقت، ولذلك هذا هو الاختيار اللي مديور عند عدد ديال الدول.

ثانيا، مازال جودة التعليم، لا بد ما نعيدو النظر ونقويو جودة التعليم ديالنا، وبالخصوص نوجهو للمواد العلمية لأن بلادنا عندها واحد الحصاص كبير في إطار المهندسين والأطباء والصيدالة، إلى غير ذلك.

المؤسسة التعليمية، إلى حد الساعة كنفكرو وطنيا ها بالمناظرات ها بالنظاهرات، ونسينا أن العمود الفقري ديال التعليم هي المؤسسة، المدرسة الابتدائية، الكوليج، المدرسة التأهيلية الثانوية.

هاذ المؤسسة خصنا نردو لها المكانة ديالها، للمدير ديالها، للإدارة التربوية ديالها، مجلس التدبير ديالها.

وراه ما كاينة جودة التعليم، إلى ما كان جودة التعليم مرتبطة بجوج ديال الأشخاص، أولا الأستاذ اللي في القسم ومستوى المواد اللي كيدرس والمفتش اللي كيغطي الدعامه الأساسية التربوية باش يحسن من المردودية ديالو ومن المقاربة ديالو البيداغوجية، إلى غير ذلك.

مجال الحكامة، لا بد ما نديرو التعليم تدبير آخر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في الحقيقة كنا ننظر أن يوضح مفهوم العناية بالتعليم ومنظومته التربوية، غير أنتي أشاطر كم الرأي، السيد الوزير، أن في خضم 3 دقائق لا يمكن أن نتحكم وأن نفي بالسؤال كما يجب الوفاء به.

غير أننا اليوم، كشعب مغربي، وباسم الفريق الاستقلالي، لازلنا نشرب إلى توضيح آخر، لازلنا نتطلع إلى ما هو أحسن، سيما وأن تقدم الأمم رهين بتعليمها ومدى ثقافتها أبنائها.

السيد الوزير المحترم،

على الحكومة أن تنكب أولا بالعناية بالمدارس، نجد أن أبناءنا يتعلمون في ظروف سيئة وسيئة للغاية، لازالت الأبواب مشروعة، النواذ مكسرة، القطرة كنتزل على التلاميذ في بعض المؤسسات رغم أن الوزارة أفنقت أموالا باهظة في إصلاح المؤسسات، فأين هو هذا الإصلاح؟ ومتى سيتم مراقبة ومحاسبة المتلاعبين؟

إضافة إلى العامل الأساسي، لا إصلاح في التعليم إلا بإصلاح الوضعية الإدارية والمادية لأسرته التعليمية، من أساتذة وأستاذات والفئات العاملة في مجال التعليم.

فكنا ننظر، السيد الوزير، توضيحات أخرى لعلنا نقتنع أو يقتنع الرأي العام معنا أن تعليمنا لازال يعاني ما يعانيه، وعلى الحكومة أن تنكب بجدية على إصلاحه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إلى كان عندك شي تعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية:

... والمشكل ديالو الوقت ديالو ما كافيش. هاذ الموضوع ديال الإصلاح ديال التعليم، التجربة اللي كاينة الآن في المغرب هي تجربة ديال صياغة التوصيات وأوراق ومكتوبة مزيان، ولكن حيث كنتزل لأرض الواقع ما كاين والو.

احنا الآن دايرين واحد المقاربة، هاذ التعليم لا بد تكون عندو المؤسسة الدستورية ديالو هو المجلس الأعلى، باش يكون المجلس الأعلى كيحضر لكل إصلاح ديال التعليم، ما يمكنش يحيي وزير يحيي يوصل والصباح ييدا

أولا، ما هي الأسباب التي حالت دون تطبيق قانون منع استعمال الأكياس البلاستيكية؟

ثانيا، ما هي الإجراءات والتدابير الحكومية التي ستخذونها لوضع حد لاستعمال هذه الأكياس؟

ثالثا، هل تفكرون في بدائل لهذه الأكياس البلاستيكية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد فؤاد النوري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

صحيح أن الأكياس البلاستيكية تشكل مشكل، مشكل حقيقي بالنسبة للبيئة وبالنسبة للمناخ المعيش دبال المواطنين، ولكن اللي يمكن لنا نقولو هو أن هاذ المشكل في طريق التقليل من حدته تدريجيا.

ونعطي بعض التدابير اللي اتخذتها الحكومة للتغلب على هذه الإشكالية، هناك، وراك ذكرتي القانون، أولا القانون 22.10 ونصوه التطبيقية الذي نص على إلزامية تصنيع الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل (bio-destructible)، ومنع صنع الأكياس السوداء الغير قابلة للتحلل.

والآن هاذ القانون جاري به العمل، الأكياس السوداء نقصت في السوق، كين بعض الحالات اللي بصفة عشوائية كين اللي مازال تبتصنعا ذوك الأكياس السوداء في بعض المدن وبعض المناطق وبصفة عشوائية، هذا هو يعني التدبير الأول.

التدبير الثاني، عندنا برنامج، برنامج وطني لجمع الأكياس البلاستيكية في النقط السوداء، وفي المغرب لقينا تقريبا واحد ألف نقطة سوداء اللي كانت، وعالجناها في واحد البرنامج دبال سنتين بشراكة مع قطاع الداخلية، مع وزارة الداخلية، وحددنا له مبلغ دبال 80 مليون درهم، وجمعنا ما يناهز 2200 طن دبال الأكياس البلاستيكية في هاذ النقط السوداء اللي عالجناها 100%، وكين بعض الحالات اللي عاود رجعوا ولكن الأغلبية دبال النقط السوداء تغلبنا عليها، وهذا كان برنامج، كيف قلت، مع قطاع الداخلية.

التدبير الثالث هو حملات تحسيسية، حملات تحسيسية كنا تديروها من حين إلى آخر، وابتغيت نبشركم بأنه غادي تبتدا كذلك حملة تحسيسية فاتح يونيو، تشكركم اللي طرحت لي هاذ السؤال باش نبشركم بهاذ الخبر، يعني يوم الاثنين القادم غادي تكون إن شاء الله حملة تحسيسية في التلفزيون وكذلك في الصحافة وكذلك في لوحات إخبارية، في عدة مدن، يعني في جميع مناطق المملكة، يعني نحفزوا المواطنين ونحسوسهم بهاذ الإشكالية ونطلبو منهم ييداو يستعملوا أكياس الثوب أو أكياس اللي تنقلو احنا القفة ديالنا اللي كانت زمان، ما يقاوش غير الأكياس البلاستيكية.

يغير اللي ابغى، ما يمكنش هاذ الشي، ما يمكنش باقي نسقمرو في هاذ السياسة اللي امشينا فيها.

كين الآن واحد الإختلالات داخلية في المنظومة التربوية كنعالجوها، وراه إختلالات خطيرة كنعالجوها، البعض منا ذكرتها، ولكن حتى البرنامج الاستعجالي راه احنا درنا ليه التقييم الأولي، واحنا غادي نديرو التقييم النهائي وأن الماخذين راه كيديروا معنا التقييم.

المجلس الأعلى هو اللي خصو يهتم بهاذ المواضيع، أنا عندي جاهز الآن، ولكن خصني مع من نهضر في هاذ الشي، ما يمكن لي نهضر فيه إلا في المجلس الأعلى، جاهز عندي المنظور للتعليم الابتدائي، التعليم الابتدائي عندو 4 الأهداف، ماشي أنا بوحدي، هاذو خبراء وأطر في وزارة التربية الوطنية، وهاذي مناسبة باش نحيوهم لأنهم في مستوى عالي، غنخففو التعليم الابتدائي، باش يقرأ الولد يتعلم يقرأ، يكتب بحسب وينطق، وغنخففو الامتحان دبال البكالوريا، عندنا 14 بكالوريا، حرام هاذ الشي، في الوقت اللي كان ثلاثة البكالوريا في المغرب، وكان مستوى رفيع. ولذلك، غادي نعيدو النظر في هاذ الشي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن ننتقل إلى السؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول التدابير الحكومية المتخذة لمنع استعمال الأكياس البلاستيكية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عمر أذخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون تشكل الأكياس البلاستيكية خطورة كبيرة على البيئة وعلى الثروة الحيوانية وعلى صحة الإنسان ببلادنا، إذ تحتاج إلى أكثر من 500 سنة لكي تندثر في الطبيعة، كما أثبتت الدراسات أن هذه الأكياس تسبب في الإصابة بمرض السرطان القاتل.

ونحن نعلم، السيد الوزير، أنه منذ سنوات عدة صدر قانون رقم 22.10 بالجريدة الرسمية في سنة 2011 يمنع استعمال الأكياس البلاستيكية، لكنه لم يطبق، إذن لا تزال المراكز التجارية والمحلات الصغرى والكبرى تستعملها.

وبناء عليه، السيد الوزير، نساثلكم:

يعني القابلة للتحلل البيولوجي. إذن من هاذ الناحية كايين هاذ الاتفاقية من 2010.

وكي شرحت في الجواب ديالي هاذ العملية اللي قمنا بها مع جمعيات المجتمع المدني، أولا لتصنيع الأكياس 70 مليون درهم، هي كذلك مبادرة لخلق فرص الشغل، وكذلك التوزيع ديال هاذ الأكياس غادي يكون من خلال جمعيات المجتمع المدني في جميع المناطق.

إذن هاذ المشاركة أو هاذ المقاربة التشاركية هي اللي عندنا في قطاع البيئة، لأنه المجتمع المدني نشيط جدا في قطاع البيئة، لأنه المغاربة كلهم البيئة ديالهم تهتموا بها ولله الحمد، لأنه كايين عندنا قيم واللي جاية من الدين وجاية كذلك من التربية اللي تتجعلنا نحترم البيئة.

وابغيت نزيد بأن من الناحية القانونية راه فاتح جوشي 2014 غادي يدخل حيز التنفيذ ما يسمى بالرسوم الإيكولوجية (l'écotaxe) اللي غادي تخلص على جميع الاستيراد والتصنيع ديال المواد البلاستيكية، واللي غادي تعطينا واحد الميزانية لتمويل واحد المنظومة لتدوير النفايات البلاستيكية، لأنه الآن نتعرفوا بأنه تنجلبو من الخارج النفايات البلاستيكية باش نعاودو نطحنوها ونعاودو نصنعوها، واحنا عندنا النفايات البلاستيكية في المغرب.

إذن إن شاء الله في 2014، احنا تهيئوا مخطط العمل مع يعني المقاولات باش غادي انبداو نديرو عمليات التدوير ديال النفايات البلاستيكية ويكون التصنيع، وهادي كذلك غادي تدعم التجارة الخارجية والسيولة ديال الاقتصاد ديالنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه استغلال المياه الجوفية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

موضوع السؤال الذي يود الفريق الاشتراكي طرحه عليكم، يدور حول الاستفسارات التي تطرحها مجموعة من المواطنين الراغبين في استغلال المياه الجوفية عن طرق حفر الآبار، خصوصا بعد الحملة الإشهارية التي تبثها وسائل الإعلام، حول الترخيص بحفر الآبار ومساعدة الفلاحين على ذلك. وتودر جل هذه الاستفسارات حول أن هناك تخوفات من مسألة

وكايين كذلك وقعنا في شهر فبراير بشراكة مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكومة اتفاقية لتمويل صنع أكياس الثوب مع جمعيات المجتمع المدني، والغلاف المالي ديال هاذ المبادرة 70 مليون درهم، وغادي تعطي العمل لواحد 120 جمعية، وغادي يتم التوزيع ديالها، وغادي نصنعو 3 مليون ديال الأكياس ديال الثوب كبيرة، وغادي نبداو نوزعوهم إن شاء الله ليلة شهر رمضان المقبل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عمر أدهيل:

شكرا السيد الوزير.

أولا نشكركم على هاذ العمل الذي تقومون به. تعلمون أن هناك إجماع دولي على خطورة استعمال هذه الأكياس على صحة الإنسان وعلى كذلك البيئة، هذا الإجماع يؤكد قرار برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة.

الأفضل من ذلك أنها تمتح مجانيا، مما يشجع على استعمالها وعكس المراكز التجارية بالنسبة للدول الأوروبية بصفة خاصة التي تجبر الزبون على أداء ثمنها.

إذن أولا، السيد الوزير، نتمنى بالنسبة للبرنامج الذي ذكرتم، يتم تعجيلو.

ثانيا كذلك بالنسبة للمجتمع المدني، أظن بأن الموضوع كذلك له ارتباط بالمجتمع المدني، يجب كذلك التنسيق مع المجتمع المدني من أجل التفعيل ما تنوون القيام به بالنسبة للتقليل من هذه الآفة، ومن أجل كذلك أن نصل إلى ما نطمح إليه من أجل القضاء نهائيا على هذه الأكياس البلاستيكية التي تشوه منظر المدن وتشوه كذلك المناخ.

نتمنى كذلك بالنسبة لهاته التدابير أو هذا البرنامج تركزوا على ما هو باقي أو بديل بالنسبة لشكل الأوراق أو شكل مصنوعات نباتية، وبالأخص مصنوعات الصناعة التقليدية في هذا الشأن من أجل أولا دعم الصانع التقليدي ودعم كذلك المعامل المحلية التي ستخسر في هذا البرنامج. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد المستشار،

أنا متفق معك 100% على هاذ الشيء اللي قلت، وراه احنا كنا درنا اتفاقية سنة 2010 مع الجمعية المغربية للتوزيع العصري، والآن جميع أعضاء هاذ الجمعية هما يعني الشركات الكبار ديال التوزيع، كلهم كيصلحوا الأكياس

الاستثمارات الفلاحية دياهم غادي يضيعوا. إذن هاذي مسؤولية جماعية باش يكون تدبير عقلائي ومعقلن لهاذي المادة الحيوية، وهذا في صالح الفلاح، لأنه ملي تيصرح بالبئر ديالو تيمكن له يسجلو كذلك، يكون مسجل وتتعطي قيمة للثمن ديال الأرض ديالو، وتيمكن له كذلك يستافد من الإعانات اللي تيعطي الصندوق اللي تابع لوزارة الفلاحة، خاصة في السقي بالتنقيط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات اللي تقدمتموها. نحن بدورنا نشاطركم المسألة ديال أنه يجب الحفاظ على الثروة المائية، وكذلك يجب إعمال التقنين من أجل ترشيد الاستعمال ديال هاذ الثروة.

لكن هذا لا يمنع أننا ندليو ببعض الملاحظات في إطار هذا التعقيب: أولا لازم ما تبسط المساطر الإدارية في هاذ المسألة اللي قلتو ديال التصريح بالآبار أو بحفرها، مع ضرورة التنسيق مع وزارة الفلاحة، لأن اللي كبحفروا الآبار يستعملون هذا الأمر للنشاط الزراعي.

وكذلك، خصنا نشجعوهم باش يستافدوا من الدعم اللي كيقدمو المخطط الأخضر، وهاذي المخطط خصو يمس أساسا واحد الفئة ديال الفلاحة الصغار والمتوسطين.

والمسألة الأخيرة، وهو أنه ينبغي أن نفكر جديا في عقلنة وترشيد استهلاك المياه، باعتماد التقنيات الحديثة وتعميمها وتشجيع الفلاحة على امتلاكها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

أنا متفق مع السيد المستشار، ما عندنا خلاف في هاذ... يعني هذا مهم تيعلم الحق ديال الفلاح إلى صرح بالبئر ديالو، تيعلم الحق ديالو، وكذلك تيعلم المستقبل ديالو، لأنه إلى جا جميعا كلشي بدا يحفر الآبار بدون ترخيص، إذن الفرشة غادي تضيع، إذن تيعلم الحاضر والمستقبل ديالو.

ثانيا، تيعلم له باش يمكن له يستافد من الإعانات، وخاصة إعانات قطاع الفلاحة.

والي ابغيت نضيف هو أنه الآن وجدنا واحد المرسوم مع قطاع الفلاحة وقطاع الداخلية، باش نعطيو إمداد إضافي، باش نعطيو للفلاحة سنتين إضافية باش يصرحوا بالآبار دياهم، ومن هاذ المنبر نتطلب من

التصريح بحفر الآبار بسبب أن هذه العملية ستتقترن بتثبيت عدادات لاحتساب الكميات المائية المستخرجة بالتر المكعب عن هذه الآبار، وبالتالي سيتم فرض الأداء على الفلاحين والسكان، مما سيتقل بطبيعة الحال كاهلهم.

ولهذه الاعتبارات، نطرح عليكم هذه التساؤلات، حول صحة ما يروج حول موضوع الأداء، ومدى تطبيق هذا الأمر على طالبي رخص حفر الآبار.

وكذلك نريد أن نسألكم عن التدابير التي اتخذتموها لتوعية المواطنين حول عملية استغلال المياه الجوفية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

شكرا على هاذ السؤال المهم، لأنه صحيح نتعرفو في المغرب كين واحد القانون هو القانون 10.95 اللي تياطر والي تيقنن هاذ قطاع الماء، والماء ثروة وطنية مهمة، والمغاربة كلهم معترفين بندرة الموارد المائية في المغرب وبأهمية تدبير مندمج ومعقلن لهاذي الثروة.

ولهذا، في هاذ القانون كين واحد المبدأ، المبدأ اللي عندنا في المغرب هو المستعمل المؤدي والملوث المؤدي، هذا كين كذلك مبدأ قانوني ومبدأ يعني كلشي قابلو، ونتعرفو كذلك حصة استغلال الفرشة المائية، وخاصة راه نتعرفو بعض المناطق كين واحد استغلال مفرط ديال الفرشة المائية اللي خلات هاذ المناطق بعد يكون فيها الجفاف، لأنه الفرشة تتهبط وما تيقاوش الفلاحة يقدوا يوصلوا للماء بالآبار دياهم.

إذن لهذه الأسباب كين في التقنين إجبارية التصريح بالآبار، وهاذي كانت في القانون، وأعطينا واحد الفرصة في 1998-2001 باش الناس يصرحوا، ثم كان تمديد، كانت يعني واحد الفترة ثانية من 2009 إلى 2012 باش يصرحوا الناس بالآبار دياهم، وفعلا في هاذ الغاية تيعلمهم يخلصوا واحد الإتاوة اللي هي رمزية، هاذ الإتاوة تتكون عبر عداد أو عبر يعني التقدير ديال الصبيب ديال البئر، وهاذي الإتاوة راه 2 سنتيم لكل 1000 لتر.

إذن شي واحد اللي استغل مليون ديال لتر ديال الماء، غادي يخلص 20 درهم تقدير، إذن هاذي واحد المبلغ يعني بسيط، ولكن الهدف ديالو هو نعرفو أشنو كين، ويكون إحصاء ديال الضغط اللي كين على كل فرشة مائية باش يكون تدبير عقلائي، لأنه إلى ما درناش هاذ التدبير العقلائي غدا الآبار يعني الفرشة غادي تنخفض، والناس اللي عندهم

الجيولوجي؟

- وما الذي ستقومون به لتسريع وتيرة إنجاز الخرائط الجيولوجية والجيوفيزيائية والجيوكيميائية لاستكشاف المؤهلات الاقتصادية المعدنية الوطني؟

- وهل هناك برنامج واضح المعالم في هذا المجال؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

صحيح، يعني هاذ السؤال يعني في محله، والإشكالية كايته.

ابغيت نذكر أولا بأنه كانت الحكومات السابقة خرجت واحد المخطط وطني للتخطيط الجيولوجي، هاذ المخطط في 97 انطلق، هاذ المدة ديال نقولو من 97 إلى 2012، ولكن بواحد الوتيرة اللي ضعيفة، ماشي هي الوتيرة اللي كانت مبرجة يعني ملي تبلور هاذ المخطط.

وأعطت بعض النتائج، من هاذ النتائج يمكن لنا نقولو نسبة التغطية الجيولوجية وصلت من 20% إلى 34,5%، هاذو بالخرائط ديال 1/50.000 أو 1/100.000، ثم التغطية الجيوفيزيائية من 10% إلى 42%، والتغطية الجيوكيميائية من 0% إلى 8%.

ولكن اللي ابغيت نضيف، هو أنه كانت واحد الأولوية تعطت للمناطق المؤهلة أو اللي فيها يعني مؤهلات من الناحية ديال الثروة المعدنية اللي الآن هي شبه مغطاة، هاذ المناطق يعني المؤهلة.

ولكن في نفس الوقت الآن عندنا تقريبا 57 خريطة في طور الإنجاز، خريطة جيولوجية، وثلاث خرائط جيوكيميائية في طور الإنجاز.

إذن هاذ الأرقام مازال غادي يرتفعوا، ولكن هاذ البطء هو جاي خاصة يعني من الإمدادات المالية اللي غير كافية، حيث أنه حاليا في القانون المالي كان عندنا 13 مليون درهم، وهي يعني غير كافية.

ولهذا في إطار، كما تعلمون، عندنا الآن إستراتيجية معدنية جديدة هيأناها، والآن تنهيو جميع التدابير الأولية باش ملي نعلنو عليها مع كذلك مع التدابير الأولية اللي انطلقنا فيها، ومن ضمن هاذ التدابير كاي مشروع قانون مدونة المعادن اللي الآن راه في الأمانة العامة وداز في البوابة الإلكترونية ديال الأمانة العامة.

ولكن كذلك من ضمن التدابير عندنا الآن، راه احنا في نقاش مع قطاع المالية باش نلقاو وسائل تمويل بعدا كافي ومستمر لهاذ العملية ديال التخطيط الجيولوجي، واللي في الرؤية ديالنا تيخص يشارك فيها القطاع العام، لأنه

جميع الفلاحة باش يديروا هاذ العملية، لأنه هي في صالحهم.

وبلورنا كذلك إجراءات أخرى في هاذ الاتجاه اللي قلت، راه أخيرا في إطار المعرض ديال مكناس، قدما مع وزارة الفلاحة بشراكة ما بين وزارة الفلاحة ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة بواحد المشروع لدعم عملية الضخ بالطاقة الشمسية والسقي بالتنقيط، وحددنا لهاذ العملية دعم مالي مهم ديال 400 مليون درهم، أي 40 مليار سنتيم اللي غادي ندممو بها خاصة الفلاحة الصغار والمتوسطين، باش يتناو ولا من التكلفة ديال الماء ولا من التكلفة ديال ضخ المياه، وهذا من المبادرات اللي هاذ التصريح بالآبار غادي يمكن لهم باش يستافدوا منها، وهاذي في الصالح ديال الفلاحة، وخاصة الفلاحة الصغار والمتوسطين، اللي هما تنشغلو عليهم بكل جدية باش ينميو العمل دياهم والمدخول دياهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه المخطط الوطني للتخطيط الجيولوجي.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف إسطنبولي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تزر بلادنا بمقومات جيولوجية متنوعة، تجعلها مؤهلة لتحتمل مكانة متميزة في السوق العالمية لقطاع المعادن. وقد تم خلال السنة الماضية تشجيع ارتفاع الصادرات الوطنية من المعادن، وفي مقدمتها الفوسفات ومشتقاته وغيرها.

لكن، وعلى الرغم من هذه المؤهلات، فإن القطاع لا زال لم يحظ بالاهتمام الكافي على الرغم من أن الجميع متقنع أن لبلادنا طاقات هامة من المعادن لم يتم اكتشافها بعد، وحتى الأبحاث التي يقوم بها المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن تبقى دون التطلعات، خاصة وأن الأحواض الرسوبية المغربية لم يتم استغلالها بشكل جيد.

وفي هذا الصدد، يواجه القطاع صعوبات مرتبطة تحديدا بالخصائص على المستوى التغطية الجيولوجية الأساسية، في ظل بطء وتيرة المخطط الوطني للتخطيط الجيولوجي، بحيث تبقى نسبة التخطيط ضئيلة ولا تستجيب لانتظارات بلادنا، ولا تساهم في استكشاف المؤهلات المعدنية التي تتوفر عليها.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير المحترم:

- ما هي أسباب البطء الذي يعرفه إنجاز المخطط الوطني للتخطيط

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا.

أنا نتظن هاذ الشئ اللي قال السيد المستشار، يعني في محله، معقول ومتفقين، وهذا في الصميم ديال الإستراتيجية المعدنية اللي بلورناها، واللي غدي قدموها قريبا إن شاء الله، لأنه احنا ابغينا قدموها كيف قلت مع التدابير اللي غادي تراقفها.

من ضمن هاذ التدابير نعطيك غير بعض الأمثلة، الأول هو في التكوين، يعني الآن راه احنا نتخدمو مع مدارس المهندسين ومع المكتب الشريف للفوسفات وعدة يعني مؤسسات باش نجيو بواحد المخطط ديال التكوين، باش نقويو، كذلك نضاعفو التكوين ديال المؤهلات البشرية ديال هاذ القطاع.

ثانيا، ابغينا كذلك من ضمن التدابير نبلورو، يعني نديرو واحد المعرض دولي، لأن تيخص كذلك التسويق والترويج ديال الثروة المعدنية ديال المغرب باش نجلبو المستثمرين المغاربة والأجانب، وكاين كذلك هاذ النقطة الأساسية ديال الخرائط الجيولوجية اللي تيخصنا نلقاو لها تمويل مستمر وكافي.

ولهذا، احنا الآن تنذاكرو مع وزارة المالية وكذلك مع فيدراليات الصناعة المعدنية باش نلقاو يعني وسائل اللي غادي تكون باستمرار تعطينا إمكانية لتغطية المغرب بوتيرة أسرع من اللي كانت في الماضي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجهان إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون. وقبل قليل، وردتنا رسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يلتمس من خلالها تأجيل السؤال الموجهان نظرا لالتزامات حكومية طارئة إلى آخر الجلسة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس المحترم،

سبق لنا، كما سبق لغيرنا في فرق برلمانية أخرى أن نهنا إلى هاذ الارتباك اللي كيوقع في ترتيب القطاعات موضوع مساءلة البرلمانين. وأعتقد بأنه من حقنا أن نعرف ما هي طبيعة هذه الالتزامات اللي كنتستوجب في الدقيقة الأخيرة تغيير البرنامج.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار،

احنا بالله وصلتنا الرسالة قبل قليل، وحقوى الرسالة: يلتمس نظرا لالتزامات حكومية طارئة، يشرفني أن أخبركم بطلب السيد وزير الشؤون

هاذي في الصالح العام، ولكن كذلك الفاعلين ديال هاذ القطاع، لأن حتى هما غادي يستافدوا منها.

إذن الآن راه احنا في هاذ النقاش باش نلقاو وسائل يعني اللي غادي تخلينا يكون عندنا واحد التمويل كافي، كذلك أشنو هي الآلية اللي غادي تبع هاذ المخطط لتسريع وتيرة التغطية بالخرائط الجيولوجية والجيوكيميائية والجيوفيزيائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف إسطنبولي:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات.

وتعرفو جميعا بأن الجهود التي تبذلونها على رأس هاذ الوزارة، وبهاذ المناسبة كنوجهو واحد التحية لجميع الفاعلين في هاذ القطاع اللي هما تيخدموا بجدية وحيوية في هاذ المجال.

لكننا، السيد الوزير، نطالب في الفريق ديالنا بتسريع، كيف قلتو، بالتسريع بإخراج المخطط التخريطي، لأن بلا هو ما يمكنش هاذ الناس ما يستثمروش، كذلك المستثمرين الأجانب والمغاربة اللي تيدخلوا في هاذ المجال، ولكن تبقاو يديهم، تبيصوا يديهم، ما كاينش لا خرائط، ما كاينش مسائل اللي هي كتشجعهم على الاستثمار، خاصة وأن هاذ القطاع، كما تعلمون، إلى أعطيناه واحد العناية، واحد العناية غادي أولا من واحد الجانب غادي يخلق مناصب شغل كثيرة، لأن هو موجود في الجبال وفي الجهات النائية.

ثانيا، غادي يجلب العملة الصعبة، واللي هي احنا في حاجة ماسة لها للبلاد ديالنا.

لذلك، السيد الوزير، تنطالبوكم، خاصة ناخذو غير من بعض الدول في إطار الشراكة مع بعض الدول، يعني التخصصات والأهداف وفيه وصلوا هما ناخذو من عندهم على الأقل التجارب ديالهم، هذا راه...

كاين ناس اللي تبيغيو يديروا شركات مع الحكومة، ولكن تيخص يكون يعني الناس موجودين باش يتعاونوا.

كذلك، السيد الوزير، في الأخير ابغيت نقول لكم بأنه راه هاذ المجال هذا، البلاد ديالنا محتاجة ليه، وكذلك خصكم لابد توجودوا حل للرصد عن بعد من أجل الحصول على كل المعلومات المتعلقة بهذا القطاع اللي هو قطاع واعد بالنسبة للبلاد ديالنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب

من أجل معالجة هذه الأوضاع لإرجاع الأمور إلى نصابها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله، وأشكر فريقه كذلك.

فعلا، نحن نشترك جميعا في قضية الغيرة على الأملاك الحبوسية، لأنه تراث مقدس، ولأنه تراث حضاري، ونعمل -كما قلتم- نعمل كل ما نستطيع وأكثر ما نستطيع على أن يصاب هذا التراث وتصاب هذه الأملاك وأن تستثمر للغايات التي حبست من أجلها.

وأؤكد لكم، السيد المستشار المحترم، أنه ليس هنالك أي اختلال وليس هناك أي تفريط وليس هناك أي شيء يدعو إلى الريبة أو التشكك في قضية التدبير، لأن الأمور شفافة في كل شيء، ويمكن لكم أن تأتوا بالوقت المناسب، إما في جلسة، أو تأتوا إلى وزارة الأوقاف وتطلعوا على الرصيد وعلى السجل الوقفي وعلى كل ما يتعلق بهذا التدبير.

وعلى كل حال، فإن ضبط الأوقاف وتسييرها يتم حسب ضوابط معروفة، تجمعها الآن مدونة الأوقاف، وإذا كانت هنالك حالة خاصة، فإنني مستعد لأن أذكر لكم التفاصيل فيما يتعلق بها.
وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أظن أن السؤال كان واضحا، وأتم أدرى بمدى النقص الحاصل في ضبط الأملاك الحبوسية، إن في المجال الحضري أو في العالم القروي، والكمال لله.

دائما، السيد الوزير، أظن أن هناك عدة اختلالات، نتمنى وحفاظا على أملاك الدولة، وسعيا وراء الشفافية التي نتوخاها جميعا ونسعى إليها، سيما مع الدستور الجديد الذي ينص في أبهى ما ينص عليه وأجمل ما فيه، أن ربط المسؤولية بالمحاسبة.

أظن أن هناك عدة اختلالات وأن هناك عدة انفلاتات، يجب أن نحاصر أصحابها حتى يكفوا أو يتراجعوا عن ما يقبلون عليه، لأننا نسمع في

الخارجية والتعاون إدراج السؤالين الشفهيين الموجهين إليه في آخر الجلسة. ما كينش شي واحد...

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

طيب، اللي ابغيت نقول، السيد الرئيس، أظن بأنه من حقنا الدستوري أن نعرف ما هي الاعتبارات وما هي الأسباب اللي كنتخلي واحد المجموعة من السادة الوزراء يتغيبون.

أحنا مطالبين عاود ثاني من جهتنا ومسائلين من جهتنا باش يكون عندنا وضوح الرؤية فيما يتعلق بالحالات اللي كنتستوجب الغياب وتغيير البرامج.

السيد رئيس الجلسة:

سجلنا الملاحظة، ونرفعه للمكتب.

والآن ننقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول تدبير الأملاك الحبوسية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد بلليل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

من المعلوم أن الأملاك الحبوسية تتكون من أملاك مختلفة، تتوزع ما بين:

- الأملاك الفلاحية، وهي الأملاك الموجودة بالعالم القروي، والمتكونة من أراضي عارية وأخرى مغروسة إما بأشجار غابوية أو بأشجار مثمرة، بالإضافة إلى الأشجار المتفرقة وبعض المقالع والحقوق المائية المكتسبة على الملك العام المائي.

- والأملاك الحضرية، والمثلة أساسا في العقارات المبنية ذات العائد، والتي تتضمن المحلات السكنية والتجارية والحرفية، وكذا الحقوق العينية المترتبة على بعض الأملاك، بالإضافة إلى الأراضي العارية بالمدارات الحضرية.

وفضلا عن الأهمية العقارية لهذه الأملاك، سواء الفلاحية منها أو الحضرية، ومما لاشك فيه أن هناك مجهودات تبذلها الوزارة من أجل تحسين تدبير الأملاك الحبوسية على امتداد التراب الوطني، إلا أنه يلاحظ وجود اختلالات في تدبير الرصيد العقاري للأوقاف وعدم الوضوح والشفافية، مما يدعو للريبة والشك ويثير عدة تساؤلات، ويتسبب في احتجاجات واحتقانات اجتماعية، كما هو الحال في العديد من المدن المغربية.

لنا، نسئلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها

التنفيسي للمسنين، وقد أودى هذا الداء بحياة عدد من المواطنين السعوديين ومن مختلف الجنسيات.

لذلك نسألكم، السيد الوزير، كما يلي: ما هي الإجراءات الوقائية المتخذة لحماية الحجاج المغاربة من الإصابة بهذا المرض الخطير الفتاك؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم، شكرا لكم على سؤالكم، وشكرا لفريقكم على الاهتمام بقضايا الحج، ولا سيما الجانب الصحي بعد الإعلان عن ظهور هذا المرض المستجد الذي يسمى "فيروس كورونا".

هنالك ثلاثة أطراف معنية بمراقبة مثل هذه الحالات، هي منظمة الصحة العالمية والبلد المعني بالدرجة الأولى، بلد الاستقبال المملكة العربية السعودية، التي تحرص سلطاتها على أن تمر مواسم الحج في أحسن الظروف، ولا سيما من الناحية الصحية، هنالك بلدنا العزيز الذي له لجنة ملكية للحج، تنبثق عنها لجنة للصحة، وتتكون من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الداخلية ووزارة الصحة، هذه الأطراف كلها.

فيما يتعلق بمنظمة الصحة العالمية، لم تصدر عنها لحد الآن الإعلان عن أي إجراء يخص أي فرز يهم نقط الدخول فيما يتعلق بهذا الحدث، ولا توصي حاليا بتطبيق أي قيود على السفر أو التجارة مع المملكة العربية السعودية.

فيما يتعلق بنا نحن، فقد أشركنا أطباء تابعين لوزارة الصحة في التوعية الصحية للحجاج خلال دورة التأطير لتحسيس الحجاج وتوعيتهم بخصوص هاذ الفيروس وإرشادهم حول إجراءات والتدابير الواجب القيام بها.

ليس هنالك لحد الآن ما يهدد موسم الحج كوسم في الوقت الراهن، أو يدعو إلى توقيفه أو إلغائه، الحمد لله باقي كنفصلنا عليه أربعة أشهر، نتمناو أن هاذ المسألة تكون سحابة صيف، وما تأثرش لا على حجاجنا ولا على حجاج العالم الإسلامي.

وسيم التنسيق مع السلطات السعودية حول المستجدات المتعلقة بهاذ الفيروس وكل ما يتعلق بالجانب الصحي للحجاج، ونتمنى أنه إن شاء الله في هاذ الأربع اشهر أنه ما تكون حتى شي... أنه هاذ الشي ينتهي وما تكونش عندنا حتى شي تبعات.

ونحن مستعدون في جميع الحالات للقيام بالإجراءات اللازمة، ففكر في بعض منها من الآن على سبيل الاحتياط.

شكرا.

عدة مدن وعدة مواقف أن هناك اختلالات، وأظن أنكم أعلم بها وأنكم أدري بمناقشتها في الوقت المناسب.

ونتمنى أن نوفق كذلك في تنبيه من يمارسوا ممارسة لا قانونية، لا توابك ولا تنتمي إلى قطاع الأوقاف الذي له شأن محمود، وشأن جميل في بلدنا، الأوقاف، لأنها عندها واحد الرمزية مقدسة، فيجب أن تبقى كذلك، لأن هنالك من المغاربة من وضعوا أملاكهم رهن إشارة الأوقاف سعيا وراء التكافل الاجتماعي، سعيا وراء مغرب تشوبه العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكر. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم، أنا متفق معكم في كل ما قلتموه، إلا أن هنالك اختلالات بهذا العموم، لأننا إذا عممنا، وأتم أحرص، يعني مؤسستكم الموقرة حريصة على أن تسير بالأمور إلى ما هو أحسن، وأتم تنبهون المسؤولين الحكوميين، يعني تنبهون وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ولكم على ذلك الشكر والأجر، ونحن نتنبه لتنبهاتكم، ولكن التعميم لا يتقدم بنا إلى الأمام.

إذا رأيتم اختلالات، فإما أن تقولها في الوقت، في وقت آخر، في سؤال آخر بدقة ونجيب عنها أو تأتوا لنا ونشرحها وتذكر في شأنها معكم، لأن التعميم هو ضار لكم وضار لنا أيضا فيما يتعلق بقضية التنمية وفيما يتعلق بالأخلاق، أخلاق التسيير وأخلاق التسيير التي أتم حريصين عليها كما أننا نحن حريصون عليها أيضا.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه الإجراءات الوقائية المتخذة لحماية الحجاج المغاربة من انتشار فيروس أفلونزا "كرونا" بالديار السعودية.
الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الأطر،

عرفت المملكة العربية السعودية الشريفة مؤخرا انتشار مرض خطير يدعى أفلونزا "كرونا"، هذا المرض يصيب على وجه الخصوص الجهاز

شيء يستدعي أي إجراء وقائي إلا وغادي نعلنو عليه ونقومو به إن شاء الله في وقته المناسب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مشاركته معنا في هاته الجلسة. والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة، حول ضرورة تأهيل العالم القروي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين. السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين،

لقد أصبحت سياسة التعمير وتهيئة المجال العمراني في الآونة الأخير من الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية البشرية، باعتبارها الرهان الأكبر الذي أخذته الدولة على عاتقها.

وقد حظي موضوع السكن باهتمام بالغ في خطب وكلمات جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وجعله من ضمن أولى الأولويات في أول خطاب له، حيث أكد جلالته على أهمية توفير السكن اللائم للمواطن باعتباره أهم الركائز الضامنة للاستقرار والأمن الاجتماعيين. وقد تعاطت الحكومات السابقة مع إشكالية السكن بمسؤولية كبيرة، لا ينكرها إلا الجاحد.

لكن لا يمكن تجاهل أسباب انتشار البناء العشوائي وغير القانوني بسبب الهجرة القروية بالأساس، والتي هو موضوع سؤالنا، التي تحتاج إلى جرأة كبيرة لفك العزلة عن العالم القروي، وذلك بالدعوة إلى الإسراع بإخراج وثائق التعمير بالعالم القروي إلى حيز الوجود، والتفكير في بناء سكن اجتماعي لسكان العالم القروي، وتجهيزه بكافة المرافق الحيوية الضرورية، بالإضافة إلى التحكم والشراكة مع وزارات أخرى كالتعليم والصحة والشباب والثقافة والداخلية، وغيرها من أجل بناء مدارس ومسكن للمعلمين والداخليات والمطاعم المدرسية والمراكز الصحية ودور للشباب والرياضة، وكذلك دور للثقافة ومخافر الشرطة وأسواق أسبوعية لتثبيت ساكنة القرى.

السيد الوزير،

راه احنا اهملنا القرى ديالنا، راه اهملناها، رغم الجهود المبذولة من طرفكم، تنظلبو المزيد، إذا ازدهرت القرى ديالنا حتى المغرب ديالنا يزدهر. لذا نسائلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي تتوون اتخاذها لتأهيل العالم القروي اجتماعيا واقتصاديا كي يلعب الدور الكامل في المجال

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

تنشكركم السيد الوزير على التوضيحات ديالكم للرأي العام وللمواطنين. ولكن ما تيفخاش عليكم، السيد الوزير، احنا نعرفو هاذ الجهود ديالكم الجبارة التي تتقوموا بها واتما على رأس هاذ الوزارة، ولكن هاذ الفيروس اللي كونو "فيروس كورونا" هو فيروس خطير، هو ما يسمى بالتهاب الرئوي اللانمطي الحاد، وهاذ الفيروس هذا هو تقريبا اللي تيصطلح عليه فيروس (TAG)، هو خارج من نفس العائلة ديال فيروس ديال سارس، سارس اللي انتشر في العالم عبر آسيا، واللي أدى إلى وفاة 800 شخص بهاذ الفيروس هذا.

لذا، الخبراء ديال المنظمة الصحية العالمية مازال ما فكوش اللغز ديال هاذ المرض هذا. احنا عرفنا الحجاج ديالنا إن شاء الله حاميمهم الله، وهذا المكان راه رباني، وما نتنمناوش باش يصدر هذا بالمجهودات ديالكم إن شاء الله، اللي غادي تظمننوا المواطنين، ولكن لايد ما تظمننوا الحجاج باش تحيدوا هاذ الإشاعات والمشاكل اللي تثير هاذ الحجاج.

وهاذ المرض ظهر... هاذ الحالات هاذو ظهوروا في دول مثل فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، السعودية، قطر، تونس والإمارات، لذا لايد ما تفكرو باش الحجاج ديالنا يمسيو مطمئنين ونظمننهم، وتكون لجان اللي تتواكب هاذ العمل ديال هاذ العمرة ولا ديال هاذ الحج باش يظمننوا الحجاج ديالنا، باش يقوموا بهاذ الزيارة الخاصة.

وهاذ الفيروس هذا هو قابل للانتشار، وأدى إلى 44 حالة ديال الإصابة، 44 حالة منها 18 شخص اللي توفت بهاذ الأمراض هاذي في العربية السعودية، 18 الحالة اللي توفت في المملكة العربية السعودية.

لذا، السيد الوزير، ابغينكم باش تظمننوا الرأي العام. وشكرا على الجهود ديالكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

هو الاطمئنان اللي ممكن هو أننا متبعون التتبع اللازم لهذه الحالة، 20 وفاة اللي وقعت لحد الآن من هاذيك الحالة، 41 ولا 44 اللي تأكدت مختبريا.

وطبعاً كما قلتو أن هاذ المرض كيسبب واحد يعني سلسلة من الأمراض، كتبدا من النزلات البردية حتى كتوصل للوفاة، وطبعاً، كما قلت، باقي كتحيط بها واحد العدد ديال الألفاظ.

واحنا متبعين، هذا هو الاطمئنان اللي ممكن جوابا عن سؤالكم، فأبي

بدوري أود أن أشكر السيد الوزير على توضيحاته القيمة، غير أنني سأبقى دائما متعطشا إلى المزيد من المعطيات.

منذ أن بدأت أمارس السياسة، وأنا أسمع، حضرات السادة المستشارين، العناية بالعالم القروي، غير أنها تبقى مجرد كلمات. والسيد الوزير مشكورا تقول لنا مليار ونصف 7 الملايير، آفاين هاز شي في هاز المغرب؟ واش في هاز العالم ولا عالم المثل؟

أنا ما كنشوفش الآن شي مشروع، الله يجازيك بخير، السيد الوزير، احنا ما كنعشوش من المجهودات اللي كنبذلوها، ولكن اعطينونا باش حتى المغاربة يعرفوا أن اليوم في المدينة الفلانية، في العروبية الفلانية، أنا ولد العروبية، مازال الطرقات ما كابينش، مازال حتى شي مشروع، فين امشاو هاز الملايير؟ هذا سؤال.

اعطينونا باللموس، الله يجازيك بخير، عسانا أن نقتنع أولا لنقتنع الآخرين الذين يتطلعون إلى المزيد، أو إلى تهدئة الشارع الذي أصبح يصيح، كلشي غادي يهبط للمدن، والمدن ديالنا غادي تكنظ، والعروبية/العالم القروي سمحنا فيه وبقي مجرد الشفوي، هذا مجرد كلام، اعطينونا باللموس، السيد الوزير.

وأتم أجد الآن كوزير في الحكومة المغربية اللي عندها واحد السيادة في ظل دستور جديد، اعطينونا، آسيدي، نفهمو، واعطينونا نعرفو باش نصفقو لشي مشروع لأنه كيفيد وكيفيد العالم القروي بصفة خاصة موضوع السؤال، رغم أن السؤال سؤال قديم، وسيبقى يتردد على الألسنة ما دمنا لم نشهد ولم نلمس أي تطور.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

فقط ما فيها باس نأكدو بأنه على أي حال هناك خصاص أكيد في العالم القروي، وما يمكن حتى شي واحد ما يعترفش بذلك في مناطق مختلفة. بالأمس كنت بمنطقة ورزازات، وكانت لي اتصالات مع ساكنة تنغير، زاكورة والمناطق المجاورة، أنا معكم هناك خصاص الآن مطروح.

لكن في نفس الوقت سبق لنا وأن ساهمنا في تجارب حكومية سابقة بشكل مشترك إلى جانب الحكومة الحالية، ومن الصعب أن نقول بأنه بالنسبة للعالم القروي لم تبذل هناك مجهودات، أعتقد أنه مجهودات كبيرة، يكفي أن نرى ما تم تحقيقه على مستوى نسبة الكهرباء، نسبة الماء الصالح للشرب، في المغرب كامل، نسبة التمدرس، هذا واقع، مع تسجيل النقائص والإخفاقات اللي باقا موجودة.

الشفوي؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

السيد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم، أشكركم على سؤالكم، وأشكركم كذلك على إعادة تكييف هذا السؤال الذي يعود إلى مدة وأجل منذ مدة. ولذلك، أريد أنني نوضح بداية بأنه في ظل الحكومة الحالية هناك توزيع جديد للاختصاصات على مستوى الاهتمام بالعالم القروي، وهناك الآن مجهودات تبذل أساسا على مستوى وزارة الفلاحة، من أجل توفير عدد من الآليات، وآخرها إحداث مديرية خاصة بالعالم القروي، وكذلك مرسوم يعطي قيادة أو سكرتارية العمل تحت إمرة السيد رئيس الحكومة، أو اللجنة التي تهتم بالعالم القروي إلى وزارة الفلاحة.

لكن بالطبع نتدخل، نتدخل كوزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، وكذلك من خلال اهتمامنا بالقضايا المرتبطة بإعادة التراب، ولذلك من صميم اختصاصاتنا أن نتبع التطورات التي يعرفها العالم القروي.

وعلى هذا الأساس، لنا حظنا من استعمال صندوق التنمية القروية، اللي هو صندوق اللي كتعرفوا بأنه رفعته هذه الحكومة إلى مليار ونصف من الدراهم لتوفير عدد من المشاريع المندجة في العالم القروي، ماشي فقط في العالم القروي ولكن كذلك في المناطق الجبلية. وعلى هذا الأساس، يمكن تقولو بأنه في الفترة اللي امتدت بين 2010 و2011، ساهمنا في 56 مشروع ترابي مختلف، عادة تكون هذه المشاريع تهم إفراز أنشطة مدرة للدخل، اللي تمكن فعلا الساكنة القروية من أنها تستقر في مكانها، وكانت الكلفة الإجمالية ديال هاذ المشاريع بـ 267 مليون درهم على أساس أن النصف ديال هاذ المبلغ كان هم الفضاء الجبلي.

بدورنا، الآن أفرزنا 93 مشروع من أصل ما يزيد على 400، وعدد من المناطق استفادت اليوم من توفير هذه المشاريع بواحد الكلفة إجمالية ديال مليار و200 مليون درهم بمساهمة ديال الوزارة تصل إلى ما يناهز 500 مليون درهم، الكل في اتجاه توفير ظروف حسنة للسكنة القروية على مختلف الأصعدة، أولا من الناحية ديال...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

ونذكركم، السيد الوزير المحترم، أن المغرب بذل مجهودات كبيرة في هذا المجال منذ الثمانينات من القرن الماضي، وتنوعت البرامج وتعددت وصرفت مبالغ مالية باهظة، لكن دون التمكن من القضاء في النهاية على ظاهرة الصفيح، فواقع الحال، السيد الوزير، هو أن ظاهرة مدن الصفيح لازالت تتناهى ومازالت تتحدى كل المجهودات الحكومية.

لذا، نطرح عليكم السؤال التالي: ففي نظركم، وأتم مسؤولون عن هذا القطاع، متى تتوقعون إعلان عن مغرب بدون مدن صفيح؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

أشكركم على المعطيات التي تقدمتموها فيما يخص المدن المعنية بالإعلان "مدن بدون صفيح".

فقط بعض التأكيدات الميدانية. في البداية، هو أنه شخصيا لم أقدم بأي أجل منذ أنني تحملت هذه المسؤولية، بالنظر ماشي لأنني مترب من المسؤولية، بالنظر فقط للتعقيد الذي كنعرفوه في بعض الفضاءات بالذات وفي بعض المدن الكبرى بالنسبة للقضاء النهائي على مدن الصفيح.

التوضيح الثاني هو أنه يمكن قولوا أن من بعد البرامج التي قامت بها الدولة، التي قامت بها الحكومات المتعاقبة لحد الآن، ما كاينش هناك تزايد ديال مدن الصفيح، بقدر ما هناك تعويض ديال هاذ التزايد بما يمكن أن يسمى بالسكن العشوائي أو السكن غير القانوني الذي كيتبنى أساسا بالصلب.

الآن هناك واحد البؤر ديال المقاومة، ماشي بؤر ديال المقاومة جسدية أو بشرية، بمعنى أن لحد الآن نجد صعوبات حقيقية من أجل أننا بالإضافة للمدن التي أعلنها، السبعة، في غضون السنة الماضية، وبالإضافة لـ 13 التي غادي نعلنها هذه السنة، هناك صعوبات في بعض المدن، مثل الدار البيضاء، مثل سلا، مثل القنيطرة، مثل بعض المدن الأخرى الأساسية هكذا والتي فيها واحد العدد أساسي.

لحد الآن ما فيها باس نأكدو بأنه من أصل 350 ألف أسرة التي معنية ببرنامج مدن بدون صفيح، ما يناهز 220 ألف تم المعالجة ديالها، وهذا أعتقد أنه عدد متقدم.

بالطبع باقي هناك بعض المشاكل، لكن في نفس الوقت خصنا نسجلو بعض النجاحات، مثلا في الدار البيضاء التي تكلمت لكم عليها ما يمكنش تقولوا بأن الأمور باقية مستقرة، باشكو مثلا قضينا عليه، كاريان طوما قضينا عليه، كاريان السكوية في الاتجاه كذلك، بمعنى أن هاذو مواقع كبيرة ديال...

الآن بالنسبة لقطاعنا، من ضمن الصعوبات التي كنعرفوها مثلا - بما أن سؤالكم تطرق إلى ذلك- السكن، تخصيص السكن أو نوع السكن الاجتماعي للعالم القروي، هاذي فيها صعوبة حقيقية، لماذا؟ لأن كل التجارب، ونعاود نذكر لكم ما عشته بالأمس بمنطقة وارزازات، كل التجارب التي عملناها لحد الآن تجعل أن الساكنة القروية تريد أن تستقر بأرضها، ولا تريد أن تأتي إلى سكن اجتماعي كيفما كان نوعه، ولو درتي لو شقق ولو درتي لو أي نوع من الأنواع، تعلمون أنهم يريدون أنهم يبنو في الأماكن ديالهم.

من ضمن الإجراءات التي اتخذناها، الدورية الأخيرة لتسهيل البناء في العالم القروي، والمرسوم الذي صادقنا عليه لتسهيل البناء، وكان عندو صدى مثلا في المناطق التي كنت فيها بالأمس، تسهيل البناء بالمواد التقليدية، كنعرفوا بأنه لحد الآن كان ممنوع على أي كان أنه يبنو بالطين أو يبنو بالترتية أو يبنو بأي مادة من المواد التقليدية، هذا من الأمور التي الآن صادقنا عليها والتي أعتقد أنها عتسهل كثيرا المأمورية بالعالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير.

والآن ننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه برنامج مدن بدون صفيح. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

السيد الرئيس،

أود في طرح هذا السؤال أن أثير انتباهكم، السيد الوزير المحترم، ومن خلالكم أثير انتباه الحكومة على أن المواطن يصاب بالملل عند سماع طرح هذا السؤال والمتعلق بمدن بدون صفيح، نفس المواطن يصاب بالإحباط لما الحكومة تجيب على هذا السؤال وتعطي وعودا وجدولة زمنية، فلا تلتزم بها، وهنا أقصد الحكومات المتعاقبة وكذا هذه الحكومة طبعاً، مما يطرح علينا جميعاً سؤالا حول مدى أهمية طرح هذا السؤال من عدمه، بل حتى الجواب عليه من طرف الحكومة من عدمه!

ومع ذلك، السيد الوزير المحترم، نلح عليكم ونذكركم أن عدد المدن المرتقب إعلانها بدون صفيح بالمغرب سيصل إلى 62 مدينة نهاية 2013، حيث في سنة 2013 وحدها سيتم الإعلان عن 13 مدينة بدون صفيح، وهي: طنجة، سطات، تطوان، قلعة السراغنة، القصر الكبير، سيدي قاسم، سيدي سليمان، السارة، الدروة، بني خلف، سيدي بنور، سوق السبت والتويضي.

بالمصالح ديال المواطنين أو ساسرة أو شيء من هاذ القبيل، لما يتعلق الأمر بهيئات أو بسلطات، لا أعتقد أن شي واحد كيدافع على المنطق ديال الحفاظ على مدن الصفيح، أبدا.

لكن الجميع يعلم بأن هناك صعوبات في بعض المناطق كثيرة، مثلا هناك من يرفض اليوم أنه يمشي للشقق ديال السكن الاجتماعي، كيطلبوا البقع الأرضية، يتعين توفير العقار إلى ذلك، ما يمكنش تعالج جزء بضع وجزء آخر بالشقق، لأن كيطلبوا المعاملة بالمثل، في كثير من الأحيان ما عندناش العدد الكافي باش نعالجوا أوضاع معينة، مشاكل في الإحصاء، نعالج، نأتي لمكان معين الأمر يتعلق بـ 300 أسرة مثلا، لما كتحاولو نتقدمو كنعقلوا حل، كنساليو بـ 517 أسرة أو 620 أسرة، بمعنى أنك عاود خاصك توفر العقار إلى ذلك.

كاي صعوبات حقيقية اللي كتقتضي تضافر مجهودات الجميع في لحظة معينة وقبل ما يتكاثر الموضوع، واحد النوع ديال القوة في التدخل باش ما نخليوش المشاكل تتراكم، هذا ما حدث بالنسبة لعدد من المناطق، وتعلمون المشاكل اللي عندنا وهي كثيرة، اللي عندنا برامج مطروحة الآن، الأرض موفرة، ولكن لما كنجيو نشوفو في النهاية هل يمكن أن نعالج؟ كنعكشفو بأن العدد ديال الأسر تكاثر، بأن هناك منازعة في الإحصاء، وبالتالي كنعكشفو نفسنا في صعوبات ديال احتجاجات اجتماعية من قبل الأسر المعنية. هذا أمر اللي ما كيمناش فقط احنا كوزارة ديال السكني، واللي من الضروري أنه ويقدر ما تتأخر في معالجة هذه البؤر اللي باقا موجودة، بقدر ما سستزايد هذه المشاكل، بمعنى أن خاص الوقت الكافي لمعالجتها.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

والآن ننقل إلى السؤال الثالث، موضوعه الإجراءات الجبائية المزمع اتخاذها على الشقق المغلقة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

في الواقع استوحينا مضمون هذا السؤال مما صرحتم به لدى مختلف الجرائد الوطنية في معرض حوار حول السياسة التي تنوون اتباعها في مجال الإسكان.

السيد الوزير،

ولقد أدليتم بمعطى 800 ألف شقة مغلقة، لم تدخل السوق العقارية، ولم يتم استعمالها للكراء، وهي بالتالي في وضعية تجميد مقصودة من قبل المعشين العقاريين أو الملاك الفرادي.

في الأسابيع القليلة المقبلة والأيام القليلة المقبلة سهب القايد في سلا من البؤر الأساسية، كذلك سنعمل على القضاء عليه، بمعنى أن هناك تقدم، لكن أنا أشاطركم الرأي بأنه هناك كذلك ببطء، في ذلك نحن في أمس الحاجة إلى تضافر جهود الجميع، بمعنى أنه مثلا بالنسبة للرباط سبق أنني جاوبت قبل أسبوع أو أسبوعين، احنا على أتم الاستعداد شريطة أن تكون هناك الإرادة المشتركة ديال جميع المتدخلين، السلطات المنتخبة، السلطات المحلية، ولنا برنامج ولنا استعداد للمساهمة ماديا شريطة أن يتم الإقرار مثلا، وهذا هو توجهنا في الوزارة اليوم، بإعادة إسكان المعنيين بالأمر في عين المكان، وهذا توجه آخر نعتبر أن ما كيستهلکش العقار، ونعتبر أنه يستجيب أكثر للمطالب ديال الساكنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم. وفي الحقيقة بكل موضوعية أنه السؤال ديالنا كان واضح، هو كنعقلو لكم متى تتوقعون باش ما نبقاوش نهضرو على هاذ المدن، غير توقع، واش الحكومة ما قادرش أنها تتوقع؟ تقول من هنا لـ 2060 ما غاديش يبقى هاذ الشي؟ ولا شي حاجة بحال هاذ الشكل.

ابغينا نسمعو غير شي أجل، لأن الحكومة عندها التقنيات وعندها الآليات وعندها الإمكانيات باش تتوقع وقتاش غادي تبقى هاذ المدن بدون صفيح.

كذلك أنه دائما كنسمعو في الأجوبة ديال السادة الوزراء في الحكومات المتعاقبة، وهاذ الشي كله مسجل ومعروف، إلى آخره، أنه ما كيناش إرادة مشتركة، ديال من؟ حددوا لنا اشكون هذا اللي كيوقف ضد.. باغي المدن تبقى صفيحية ويقف ضد هاذ المشاريع، ابغينا الرأي العام يعرف اشكون هذا اللي ما عندوش الإرادة، اشكون اللي كيدير هاذ العصا في الروبوضة باش هاذ المدن تبقى صفيحية داخل بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السكني والتعمير وسياسة المدينة:

باش نبقاوش فقط مسؤولين، السيد المستشار، أنا ما كنعكشش الاتهام لأي كان، لا أعتقد أنه من غير بعض الأوساط اللي كتحاول تتلاعب

فكر في هاذ الأمر، وبالطبع حتى إذا افترضنا أننا امشينا في هاذ الاتجاه، ما غميشو في هاذ الاتجاه إلا بالنسبة الي هو ثابت أنه مخصص للكراء، إلا بالنسبة لما هو سكن ثانوي، يعني ثابت بأنه الأسر المعنية هذاك شقة زائدة ثانوية أو ثلاثية، كذلك غنغفيو الحالية ديالنا المغربية بالخارج، لأن عدد من هاذ الشقق ديال 800 ألف عندهم ديالهم، وبالتالي كيخليوهم مسدودين العام كامل.

هاذي عدة إجراءات احتياطية الي غنتخذوها قبل ما نقترحو عليكم كحكومة في قوانين مالية محتملة إجراءات في هاذ الاتجاه.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الوزير، وهو فعلا كما تعلمون يعتبر الاستثمار في قطاع العقار من بين المشاريع التي يقبل عليها أبناء المهجر، وذلك تحسبا للعودة إلى بلادهم سواء لقضاء عطلتهم السنوية أو الاستقرار بها نهائيا بعد التقاعد.

وإمكانية اللجوء الحكومة إلى تطبيق إجراءات جبائية على الشقق المغلقة، من شأنه من أن تدفع بأبناء المهجر لبيع شققهم وشراء أخرى ببلدان الإقامة، وبالتالي تكون الحكومة تشجع على تهريب العملة إلى الخارج.

إن غياب قانون بحمي الكاري والمكثري في نفس الوقت، وتعقيد المساطر والتأخير في الدعاوي والإفراغ، هو السبب في أن المواطنين يفضلون إغلاق تلك الشقق بدل كرائها، هل هناك من يكره أن يستفيد من دخل إضافي عبر الكراء؟ ولكن عدم استجابة المكثري لإفراغ المنزل، سواء لبيعه أو من أجل استغلاله من طرف صاحبه يجعلهم يفضلون إغلاقه.

أما الحديث عن أزمة العقار، فيمكن للحكومة أن تجبر من تفوت لهم الأراضي بأثمان بخسة على تقديم تحفيزات للمواطنين، وعلى رأس هذه الشركات التي تفوت لها الأراضي بثمن بخس هي شركة "العمران"، وعلى سبيل المثال العمران الموجود بإقليم خريبكة، حيث استفادت من 76 هكتار من بلاد الجموع بـ 70 درهم للمتر المربع، بمناسبة بما يسمى بتجزئة الزيتون 4، والآن تتبيع فيها، السيد الوزير، بـ 3500 درهم، دون أن يخصص منها دور للصفحة كما جرى في تجزئة الزيتون بخريبكة 1 و 2 و 3. وبالتالي، نطالبكم، السيد الوزير، بالضرب بيد من حديد على المتلاعبين والساسة وبعض المسؤولين على شركة العمران بخريبكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب في دقيقتين.

هذه الوضعية طبعا لا تخدم السياسة السكنية ببلادنا، كما أنها لا تخدم السوق العقارية ومن خلالها المستهلك المغربي الذي يطمح في أسعار تنافسية، سواء تعلق الأمر بالكراء أو بالشراء.

لكن لأصحاب هذه الشقق مبرراتهم الاقتصادية والقانونية، لعدم المغامرة بشققهم للكراء أو البيع في سوق يتحكم فيه حاليا الركود.

وقد تحدثتم، السيد الوزير، عن اتخاذ بعض الإجراءات الجبائية للضغط على ملاك هذه العقارات لكرائها أو بيعها.

لهذا، نسألكم، السيد الوزير: ما طبيعة هذه الإجراءات؟ وهل درستكم بعمق آثارها على السوق العقارية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

السكن المعد للكراء كيطرح فعلا إشكالات متعددة، وهناك خصاص اليوم، بل أكثر من ذلك هناك عرض أساسي اليوم موجه للاقتناء، ويمكن تقولو بأن النسبة الي عندنا الآن ديال الأسر الي اقتنت يتجاوز 70%، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة مع دول أخرى.

العدد الي اعطيتو ديال الشقق الي هي مسدودة، فعلا موجود، هذا إحصاء كان تم القيام به قبل سنوات، ويمكن تقولو بأنه من أصل هاذ الشقق كاي ما يزيد على 160 ألف الي يمكن مخصصة للكراء، بمعنى الشبي لآخر ما يكونش لأصحاب هاذ الشقق عندهم رغبة أنهم يخصصوه للكراء، إلا أنه هناك الآن واحد الأزمة، أزمة ثقة حقيقية.

أولا بالنظر لعدد النزاعات الي موجودة بين الكاري والمكثري أمام القضاء، التأخر ديالها، وبالتالي هاذ الأمر يقتضي معالجة، الي حاولنا ناخذو فيها بعض الإجراءات، كل ما هو مرتبط بالسكن الاجتماعي لا ديال 140 ألف ولا ديال 250 ألف، وساعدتونا في ذلك من خلال تعديلات في قوانين المالية ديال 2012 ثم 2013.

الآن احنا بصدد مناقشة في مجلس النواب القانون ديال الأكرية، وهو في مرحلته الأخيرة، وغيجي أمامكم كذلك من أجل مناقشته، إذا صادقنا على هاذ القانون من شأنه أنه يحدث واحد الجو جديد وواحد الضمانات جديدة بالنسبة للمعنيين بالأمر على هاذ المستوى.

فكرنا ونفكر لحد الآن في مثل ما هو جاري في بعض الدول، أننا نرضو بعض الإجراءات الجبائية، أشنا هي بالضبط؟ باقي ما حددناها، احنا في إطار دراسة الوقع ديالها، لأنه في كثير من الأحيان بعض الإجراءات من هذا النوع يمكن الوقع ديالها يكون عكسي، وبالتالي، احنا

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

هو على أي حال، احنا كنا في الموضوع ديال الكراء، ونحاولو نناقو فيه، هو ما هو مرتبط بالقانون أنا قلت لكم بأنه الآن في مراحل الأخيرة في مجلس النواب، غنكون عندكم فرصة أنكم تناقشوه معنا في القريب العاجل، أتمنى ذلك، ويمكن لي نقول لك بأنه كيشي في هاذ الاتجاه اللي كنا كندوا عليه.

الآن فيما يتعلق بالسكن الاجتماعي عموما، "ال عمران" وغير "ال عمران"، المعد للكراء قلت لكم بأنما اتخذنا إجراءات، الآن احنا بصدد تشجيع المقاولين وشركات مختلفة، من أبناءك وتأمينات وغير ذلك، على أنها تقتني هاذ النوع ديال السكن وتوضعوا في السوق ديال الكراء، إلى حد الآن ما باغينشاي، اعلاش؟ لأن خاصهم القانون، خصهم الضمانات اللي كنتكموا عليها بأنهم ما غيسقطوشاي في واحد العدد ديال المشاكل مع المكثرين.

الآن بالنسبة لل عمران، إذا كانت هناك بعض الحالات اللي فيها مشاكل أو خلاف على مستوى سومة العقار واشحال كيتباع وغير ذلك، احنا مستعدين ندرسوها معكم ونشوفو فعلا واش كاين هاد الفرق الشاسع اللي كنتكموا عليه من أجل السعي إلى معالجته.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع، موضوعه الاختلالات المحلية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم

السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة المحترم،

تكتسي وثائق التعمير أهمية كبرى في تنظيم وعقلنة المجال باعتبارها الإطار المنظم لكل المبادرات الاستثمارية، وأداة للتخطيط والتنمية المحلية، لكن مع الأسف، السيد الوزير، لازالت العديد من المدن تشهد اختلالات محلية عميقة رغم توفر تصاميم التهيئة التي لا يتم احترامها والتقييد بمقتضياتها، وهو ما يفتح المجال لكل أشكال الإختلالات، وما يعنيه ذلك من غياب المرافق والتجهيزات الأساسية وفتح المجال للتكتلات العمرانية العشوائية.

من أجل ذلك، نسألكم، السيد الوزير، عن تصوركم لمعالجة الإختلالات المحلية بسبب عدم التقييد بتصاميم التهيئة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

فعلا هناك إشكاليات مرتبطة بغياب وثائق التعمير في عدد من الجماعات، وأساسا منها الحضرية والمدن الكبرى، لذلك هاذ التأخر وورثناه، والآن نسعى إلى التغلب عليه من خلال تسريع وتيرة المصادقة على وثائق التعمير.

السنة الماضية، شهدنا واحد الزيادة ديال 11% في عدد الوثائق ديال التعمير المصادق عليها، 85 وثيقة ديال التعمير، هاذ السنة برمجنا أننا نصادقو على 130 وثيقة ديال التعمير، وأنا نتقدمو بشكل أساسي في إقبال توفير الوثائق ديال التعمير بالنسبة للمدن الكبرى، 12 مدينة كبيرة.

من أجل الوصول إلى ذلك، أولا يتعين أن نراجع المسطرة المعتمدة لحد الآن للمصادقة على وثائق التعمير، هاذ المسطرة معقدة، كثيرا ما تبتدئ بشكل متأخر عوض ما نبدأوها عامين قبل ما تنتهي الوثيقة ديال التعمير كنسايونها حتى تنتهي، الآن هاذ الشي تجاوزناه.

وأكثر من ذلك، يتعين على مستوى مضامين هاذ الوثائق ديال التعمير أننا وهاذ الشي كيتطلب مراجعة القانون، أننا نقاوا في ما هو مؤطر، ما هو شامل، ما هو عام، بمعنى كنعطيو توجهات كبيرة أساسية للجماعات المعنية وكنخليو فضاء لما يسمى بالتعمير المتفاوض بشأنه (L'urbanisme concerté)، بمعنى أن كنعطيو لأصحاب المدينة، أصحاب المجال أنهم هما، أساسا المنتخبين، مع مختلف المتدخلين أنهم في إطار هاذ التصور هذا، أنهم يدبروا الأمور ديال المدينة ديالهم أو الجماعة ديالهم.

هذا ما نتمنى الوصول إليه، وفي هاذ الاتجاه نشتغل من أجل فعلا أن نتمكن من الخروج من كل الأوضاع الاستثنائية كيفما كانت، ولجأنا لها كثيرا في المراحل الأخيرة بذريعة أنه احنا في حاجة إلى مشاريع ديال السكن الاجتماعي أو مناطق صناعية أو غير ذلك، ولكن في نفس الوقت لما كنعملو هاكا بالدرك، كنوصلو لبعض النتائج اللي هي سيئة، واللي من أجل استدرأكها فيما بعد كنوجدو صعوبات أساسية.

مثلا، المدن الجديدة اللي تحدثت، واللي الآن نسعى إلى توفير شروط جديدة لها من أجل العيش، من أجل النماء، وهاذ الشي كيتطلب منا إمكانيات هائلة بمئات الملايين من الدراهم، مما يدل على أنه سؤالكم هو سؤال وجيه، بحيث أنه يتعين اليوم فعلا أن نراجع كل المساطر المؤدية إلى وضع هاذ الوثائق ديال التعمير.

السيد رئيس الجلسة:

انتهي الوقت السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير.

بمعنى أنه نشتغل في انتظار كذلك أن نسرع من مراجعة أصل الموضوع هو القانون ديال التعمير، حتى تتمكن فعلا من السير في اتجاه هاذ المقاربة السلسلة، هاذ المقاربة المربة ديال وضع الوثائق ديال التعمير، في نفس الوقت ما فيها باس نؤكد أنه ما خصناشاي غير بنسطو، خصنا كذلك نكونو صارمين.

وفي هاذ الاتجاه، صادقنا على القانون ديال الزجر في الأسبوع الماضي، وخاصة بالنسبة لكل ما هو تجزيتات سرية وغير ذلك من المخالفات اللي موجودة في...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

والآن ننقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول تطبيق الحد الأدنى القانوني للأجر على جميع المأجورين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيد الوزير، رغم أن الحد الأدنى القانوني للأجر لا يغطي الحاجيات الأساسية للأسرة الواحدة حتى إذا لم يتجاوز عدد أفرادها 5 أعضاء، غير أنه والي من طبيعة الحال كما تعلمون، السيد الوزير، أنه الحد الأدنى بالنسبة للقطاع التجاري والمهن الحرة محدد في 2330 درهم بطبيعة الحال في اليوم، وكذلك 12,24 في الساعة.

بطبيعة الحال كذلك نذكر أنه بالنسبة للأجراء اللي هما دخلوا قبل من 8 يونيو 2004، بطبيعة الحال اللي هما كيشغلوا عندهم، كيخدموا 44 وكيخلصوا بـ 48 الحد الأدنى بالنسبة لهم كيتحدد في 2545 درهم. إذن عندهم هاذ الحق اللي أعطاتو المدونة ديال الشغل.

بالنسبة للقطاع الفلاحي، بطبيعة الحال هو محدد في 63,39 درهم في اليوم، غير أنه مع الأسف أن نسبة كبيرة من المقاولات لا تحترم الحد الأدنى للأجر على علته، رغم أنه غير بطبيعة الحال كيف قلنا أنه مكيفطيش الحاجيات، ولكن كنباحظو على سبيل المثال سواء بالنسبة للقطاع الصناعي نسبة كبيرة ديال المقاولات ما كتطبقش، القطاع التجاري دائما أعني بالقطاع التجاري يعني الأجراء السيد الوزير.

كذلك المهن الحرة كاي نفس الوضعية، وكذلك أيضا بالنسبة للقطاع الفلاحي، وقبل ذلك التفاصيل بالنسبة لبعض القطاعات، ناخذو مثلا

يمكنني أن قول أن جوابكم، السيد الوزير، يعني موضوعي، لأنكم حطيتو يديكم على الاختلالات الحقيقية، ولكن إلى ابغينا نمشيو لمرحلة ثانية، السيد الوزير، باش انسرعو، واحنا في حاجة، وتعرفو بأن هذا هو القطاع اللي الآن يمكن تخدم يد عاملة، وكيمكن لو ما يخلص المغرب في أزمة ديال السكن، كيخصنا بندلو المساطر.

تتعرفوا، السيد الوزير، بأن ملي اللي تتطلب إذن ديال بناء ديال سكن، أشنا هما المراحل امنين تندوز فيها؟

بينما كنا ننتظر أن غادي يكون الشباك الوحيد، وهذا شيء كنا ننتظر بأن المهندس المعاري هو اللي يكون تيتبع هاذ العمليات بدون ما نلجأ لهاذ المصلحة الأولى للجماعة، للعمالة، (l'agence urbaine)، هاذي أشياء لاش تمشيو؟ غير تنعطلو، الآن كونوا متيقنين لو ما كانش ربح، ما غاديش نصيبو مستثمرين، ولكن مع الأزمة اللي ابدات تبتان في التعمير، كونوا متيقنين بأن حتى المستثمرين غادي بيدوا يهربوا إلى ما سهلناش عليهم هاذ العمليات ديال البناء، وتتعرفوا هاذ الشيء وأتم بعلم بأن الناس تتشكى في هاذ الأشياء.

وتنتمناو منكم، السيد الوزير، الآن خصوصا وأنكم تتقربوا من الجماعات ديالنا وتتعرفوا المشاكل، تنتمناو منكم بأنه تزيدوا تتقربوا أكثر وتتعرفوا على هاذ المشاكل أكثر، وتكونوا تتوجدوا الحلول مع الجماعات، مع الناس، مع المسؤولين، قبل ما تكونوا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب... تفضل السيد الوزير.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا.

أعتقد أنه ما فيها بأس نذكرو في هاذ الباب بأنه يوم الخميس الماضي صادقت الحكومة في مجلس حكومي على إجراءات تسير في هاذ الاتجاه، أولا مرسوم اللي كيحدث ضابطة عامة ديال البناء، واللي كان منتظر أزيد من 20 سنة، 21 سنة بالضبط اللي كيبسط المساطر ديال الحصول على رخص البناء ورخص السكن.

تنتمناو الآن أن الجميع يمشي في اتجاه بلورته على أرض الواقع، وهي مسؤولية مشتركة ديال رؤساء الجماعات، الجماعات المعنية، المصالح المختلفة المتدخلة محليا، وكذلك الوكالات الحضرية، وسنكون ساهرين على ذلك.

الإجراء الثاني هو أننا نوفر إمكانيات إضافية لوكالاتنا الحضرية، من أجل أنها تقوم بعملها في هاذ الاتجاه، هناك مرسوم من المنتظر أن نصادق عليه في الأسبوعين أو الثلاثة المقبلة، وميم إحداث وكالات حضرية جديدة، من ضمنها وكالة حضرية بالصخيرات-تمارة، بعالة الصخيرات-تمارة وبرشيد، وكذلك تارودانت والعرائش، وفي انتظار أن نحدث وكالات حضرية أخرى.

خصنا نعملو جميع لآبد من تضافر الجهود، لآبد باش المتضررين باش يلجؤوا كما القانون تيعطيهم الإمكانية، إما لوزارة التشغيل إما للقضاء، وكذلك ربما هنا غادي نحتاجو للدور ديال الحركة النقابية اللي خاصها توطر هاذ الشغيلة باش معنا ومعهم يتم الاستهداف ديال هاذ الحالات اللي هي نوع من الجح تتركب في الحقوق ديال الشغيلة، وهو واحد النوع ديال الحيف تجاه الحد الأدنى ديال الأجر اللي هو أنا معك أنه الآن لا يفي بكثير من الحاجيات ديال الشغيلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الراج:

طيب، في نفس الاتجاه، السيد الوزير، بطبيعة الحال ما أشرتتم إليه في دعم وتقوية جهاز تفتيش الشغل هو غير كافي، لأنه مطلوب أكثر، مع الدستور الجديد بطبيعة الحال إلى كقولو كآينة صعوبة باش نزيدو في الأجور، فعلى الأقل الأجر اللي كاين يتطبق، إذن من هنا كنشوفو أن خاص مجهود استثنائي، دعم جهاز تفتيش الشغل ماشي بالشكل... بشكل أقوى وأكبر حتى باش يتعم تطبيق القانون.

بطبيعة الحال ما غاديش فصلو المتابعة المتعلقة بالحد الأدنى على غيرها، المسائل مرتبطة، المفتش ملي كيمشي كيمشي لكشفي.

كذلك لآبد نسألوكم، السيد الوزير، فين وصل مشروع إعادة هيكلة الوزارة؟ يعني بطبيعة الحال كيف كتعلموا، السيد الوزير، أنه كيتطلب كذلك استشارة المنظمات الأكثر تمثيلية بفضل الاتفاقية الدولية 150، ما كقولوش هاذ الشي، السيد الوزير، باش... بالعكس احنا باغيين تقوية هاذ المؤسسة لأنها عندها واحد الدور اجتماعي، ومن هنا كقولو... خاصة كتلاحظوا الآن 14 ديال المندوبيات كنشغل خارج بطبيعة الحال بدون ما تم إعادة الهيكلة، نقولو خارج القانون، نعطي على سبيل المثال مندوبية صفرو، تارودانت، إيفران، تاوريرت، بركان، برشيد، اشتوكة آيت باها، الصويرة، الرحامنة، إلى آخره، واللي البعض مثلا هاذو ديال صفرو كيشغلوا من فاس، وديال تاونات كيشغلوا من فاس.

كذلك، لآبد احنا طلبناكم، السيد الوزير، جوج مرات باش تجبو عندنا، طلبنا في اجتمع ديال اللجنة المختصة باش نتذكر، وطلبنا المناقشة ديال القضايا الأساسية، مع الأسف لحد الآن لم تستجيبوا، والهدف عندنا، السيد الوزير، هي ناقشو ونعمق النقاش حول الوسائل والإمكانات وأشنو نديرو باش تتكاملو.

لذلك، لحد الآن ما جاوتونا شاي، كنبطبو أنه أجوبة، فيما يتعلق بأين وصلت العملية ديال إعادة الهيكلة، وأيضا فيما يتعلق بأشغال اللجنة.

القطاع ديال البناء فوضى عارمة، ناخذو القطاع ديال المقاهي رغم أنه المسطرة كنعطي، كاين المسطرة اللي كيمكن بسهولة يتطبق الحد الأدنى، قطاع النقل حدث ولا حرج.

هاد الشي، السيد الوزير، عندو انعكاسات، وخاصة كيف كتلاحظوا نسبة كبيرة ديال المقاولات ما كنعطيش (les bulletins de paie) بيانات الأجر، وبعضها اللي كيعطي بيانات الأجر كاين واحد العدد ديال الخروقات، هاذ الشي عنده انعكاسات كذلك على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تعلق الأمر بالخدمات اللي كيقدمها الصندوق أو تعلق الأمر بالتوازنات المالية ديال الصندوق. فلذلك هاذ الجانب له...

كذلك هاذ الشي، السيد الوزير، عندو انعكاسات سلبية على المقاولات التي تطبق القانون فيما يتعلق بوحدة التكلفة، لأن أيضا مسؤوليتنا كذلك نحيمو المقاولات اللي كتطبق القانون.

بالنسبة للقطاع غير المهيكل هناك الفوضى العارمة، فالقطاع غير المهيكل، بطبيعة الحال خلق واحد العدد ديال المشاكل...

السيد رئيس الجلسة:

اتمى الوقت السيد المستشار، حتى للتعقيب السيد المستشار.

تفضل السيد الوزير في إطار الرد على... تفضل.

السيد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكر السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أظن بأن الحد الأدنى للأجر محددو القانون، محدداه المدونة في القطاع الصناعي والتجاري وديال الخدمات وفي القطاع ديال الفلاحة، وطبعا التدخل ديالنا ممكن له يكون إلا في إطار احترام القانون، وأنا معك بأن للأسف الشديد هناك مقاولات لا تحترم الحد الأدنى للأجر، وبطبيعة الحال التفتيشية ديال الشغل من بين المهام أنها تراقب هاذ الأمر هذ.

ابغيت نعطيك بعض المعطيات، في 2012 الزيارات اللي عملت التفتيشية اللي كانت تقريبا 27 ألف، قدمت فيها 855 ملاحظة، 46 ألف فيها تم تطبيق الحد الأدنى للأجر، الشي اللي تبيين المدى ديال الخرق مع الأسف ديال القانون في هاذ الاتجاه.

هاذ السنة هادي العدد ديال الزيارات ارتفع، وكذلك تم الرصد في الثلاث أشهر الأولى أكثر من 12.000 ملاحظة كنبهم الحد الأدنى للأجر، وهاذي ظاهرة اللي خصنا التوجه إليها بخطة عمل، ما يمكنلنا شاي نفرضو تطبيق القانون بمجرد أننا نعملو القانون.

وعلى هاذ الاتجاه، في وزارة التشغيل امشينا على أساس أنه تقويو من الإمكانيات ديال الاشتغال ديال الوزارة بفتح مندوبيات جديدة، بإعطاء تكوين بالنسبة للمفتشين وإعطائهم وسائل وآليات جديدة باش يقوموا بالعمل ديالهم، ولكن من دون شك على أننا في هاذ الخدمة هاذي اللي

لا بد نلت الانتباه باختصار...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد المستشار الله يخليك انتهى الوقت.
تفضل السيد الوزير الله يخليك في دقيقتين، وانتهى الوقت السيد
المستشار، انتهى الوقت.
تفضل السيد الوزير. السيد الوزير، الله يخليك تفضل.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

طيب، أظن بأن السيد المستشار أثرت أمور اللي هي مهمة متعلقة
بإعادة هيكلة وزارة التشغيل، وأظن بأن هاذ الأمر موكول للوزارة باش
تقوم بإعادة الهيكلة بما يتلاءم مع الدور اللي خصها تقوم به.
كذلك كتقومو بأشياء أخرى ما بين التقارب ما بين التفتيشية ديال
الصدوق الوطني للضمان الاجتماعي والتفتيشية ديال الوزارة، وهاذي كلها
أمور اللي كتصب في نفس الاتجاه ديال تكون إمكانيات عندنا باش يتطبق
القانون وباش يحترم في المجال ديال العلاقات ديال الشغل.
ولهذا، بالنسبة لهاته الأمور، لا أظن أن إعادة الهيكلة بوحدها غادي
تكفي، ولكن إعادة الهيكلة ضرورية، ومن دون شك أن ربما كنعشوف
الاهتمام ديال الفريق ديالكم المحترم بإعادة الهيكلة ديال الوزارة كنعشور به
وكنحسبو دعم للعمل اللي كتقوم به الوزارة، بالعكس على كل استعداد
باش يمكنا نتناقشو في هاذ الأمر وفي أمور أخرى، لأننا نصب في نفس
الاتجاه، وهو يتطبق التشريع ديال الشغل على الجميع، وما يوقعش حيف
بالنسبة للشغيلة ديال بلادنا.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.
السؤال الثاني موضوعه ضرورة الاستمرار في فتح باب الحوار
الاجتماعي.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم
السؤال.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
أختي الوزيرة،
إخواني المستشارين،
السيد الوزير، قد لا يخفى عليكم أهمية الحوار الاجتماعي، والتي كيتعتبر
من الثوابت للاستقرار الوطني، من الثوابت الأساسية اللي كنتنظرها
الشغيلة المغربية لفتح أممها واحد الآمال ديال تحسين الوضعية.

فاليوم، السيد الوزير، كنعلاحظو مع كامل الأسف- إغلاق باب
الحوار، وغادي نبدا منين انتهى الزميل ديالي في عدم احترام الحد الأدنى
للأجور، في عدم العناية بوضعية مفتش الشغل أو مفتشي الشغل، هاذ
الجهاز أصبح كيتحكم واحد المحاكمة تعسفية اللي ما عمرها ما شفناها، اللي
كممكن لها أيضا تقتل حتى ذيك روح الحماس اللي كاينة في قطاع التشغيل،
وخاصة قطاع مفتشي الشغل.
السيد الوزير،

وحتى أبقى ملتزم بمضمون السؤال اللي جابو الفريق الاستقلالي، ولأن
هو الأهمية ديال الحوار، كنا كنعنادو وتعودنا أن نديرو حوار مع أرباب
العمل، النقابات، الحكومة وكنفضو النزاعات وكنفتحو آمال، سواء في مجال
الوظيفة العمومية أو في القطاع الخاص، غير أننا اليوم نرى غياب هذا
الحوار، ومعه غابت وزارة التشغيل.

فسؤالي وسؤال الفريق ومعي أظن كافة الشغيلة المغربية والرأي العام
لأنه كيستمع لنا اليوم، أشنو هو الدور ديال وزارة التشغيل إلى ما تفتتحش
الحوار الاجتماعي؟ إلى ما تعملش على فك وفض النزاعات اللي هي تتراكم
يوم عن يوم؟

عيب في هاذ الوقت اللي كاينة أزمة اقتصادية خافقة، اللي كان علينا أننا
نجهدو ونعطيو حاس ونعطيوامردودية أكثر وفقا لتزليل الدستور الجديد،
فاحنا كنعجيو وكنلقاو الاعتصامات والاحتجاجات في المؤسسات الإنتاجية
في مختلف المدن.

فسؤالننا: هل ستعتمد وزاراتكم، السيد الوزير المحترم، على فتح حوار
جدي أم سنبقى كذلك نصرخ صرخة في واد؟
فرجائي أن تهتم هذه الوزارة على الأقل بالحوار، والحوار المنفي إلى
نتيجة فك اللغز المحير عندنا احنا، وهي أن في هذه الحكومة ما كاينش
حوار السيد الوزير.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.
الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.
أشكر السادة المستشارين في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
على طرح هذا السؤال المهم والمهم جدا، وربما ستكون مناسبة ربما باش
نتفاهمو على القاموس اللي كنعستعملوه جميع.
فماذا نعني بالحوار؟ إلى كنا كنعجيو بالحوار وهو فقط لقاء رئيس
الحكومة ولا لقاء عضو من الحكومة مع النقابات ديال الشغيلة والممثلين
ديال أرباب العمل، ولا شيء غير ذلك يسمى حوار، فأننا لا أتفق مع هذا

التكوين المهني وما جاوبتنش، جيت عندك للوزارة وتجاوبت مع السيد مدير الديوان ديالك، ولحد الساعة هاذي 4 أشهر وما لقيت جواب.

أظن أن اليوم الشغيلة المغربية ما بقاتش في حاجة باش تستاعن بوزارة التشغيل، ويمكن لنا نعيشو في إطار التوافق، وفي إطار غيرتنا الوطنية مع الإخوان ديال (CGEM)، يمكن لنا نعيشو بدون وزارة التشغيل.

ما دور وزارة التشغيل إلى مكاتشي تفض النزاعات اللي هي اجتماعية؟ أو كتقول لي أننا نزلو مفتشي الشغل، مفتشي الشغل اليوم صبحوا تيفافوا على أنهم يمسيو للحبس لأن المحاضر ديالهم، الضابطة القضائية، مع احتراماتي الكبيرة للإخوة رجال العدل والقضاء برمتهم، أن الإخوان كيتعاقبوا لأن المحاضر ديالهم ما ابقاتشي عندها قيمة قانونية تذكر. والآن الناس خرجوا للتقاعد وما زال كيتحاكوا، السيد الوزير.

أنا كنعشوف إلى كان الحوار باش نوهو الرأي العام أننا كنعديرو حوار، هذا ماشي حوار، إلى كنا نجيو لل نقابات ونستدعيوها يوم السبت دون تسطير برنامج خاص، جدول أعمال واضح، وتقول لي الحوار باش نكدبو على الأجراء، هذا غير مقبول، السيد الوزير.

احنايا ما تظللشاي الناس وما نظلوش الناس وتقول لنا هناك حوار. السيد رئيس الحكومة المحترم استقبل فعلا النقابات، ووعدنا أنه حوار قبل من الميزانية ديال 2012، وقبل من الميزانية ديال 2013، هذا اللي تعودنا عليه السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إلى كان عندكم شي تعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

أظن بأنه الحالة اللي تكلمت عليها ماشي المفتشين كلهم مهددين ما اعرفتشني آش، حالة واحدة ديال مفتش متابع في أمر لحد الآن عندو قرينة البراءة، على أساس أنه المحضر تم النزاع فيه من طرف أحد المشغلين، فإذن حالة واحدة وقديمة، والأمور ماشية. فلهاذا، ما نهولوش الأمور.

كاين نقاش الآن وسط الوزارة، وكاين نقاش كذلك داخل الحكومة باش الوضعية الاعتبارية والوضعية القانونية ديال مفتش الشغل ينظر إليها من جديد، ثم كذلك كاين نقاش فيما بيننا، بين أعضاء الحكومة، على كيفاش تستغل ممثل الملك، المدعي العام، مع المفتشين ديال الشغل في إطار الجزر ديال المحالفات اللي عندها علاقة بالقانون ديال الشغل.

إذن هاذي أشياء اللي هي ما تستدعيش أي نوع من التهويل، الناس كي عملوا خدمتهم وأنا كنجي المفتشين ديال الشغل اللي يوميا في ظروف قاسية يتقوموا بالمهام ديالهم وتيدافعوا على الحقوق ديال الشغيلة وعلى من

التفسير للحوار.

الحوار عندو قنوت دبالو، كيبدأ بالمنطلق وهو المقاولات، ما بين أرباب العمل وما بين الشغيلة، اللي كتكون منظمة في النقابات ديالها، أو ما كتكونش منظمة عندها الممثلين ديالهم، ديال الشغيلة ديالهم، وكتحاوورا وكتناقشوا في ظروف العمل ديالهم.

كيمن هاذ الحوار يرقى إلى قطاعات معينة، كيمن يوصل إلى اتفاقيات جماعية، كيمن يوصل إلى بروتوكولات جماعية، كيمن هاذ الحوار يرقى إلى اللقاءات اللي اعلمتو مع (CGEM¹)، كلهم النقابات الأكثر تمثيلا وصلوا لإمضاء واحد العدد ديال الوثائق مهمة جدا بالنسبة للسلم الاجتماعي ببلادنا.

وكيمن له كذلك كما تم ذلك يتم في إطار اللقاءات الثلاثية اللي كتم وكيترأسها رئيس الحكومة.

تظهر لي ملي جات هذه الحكومة الجديدة، رئيس الحكومة استقبل النقابات عدة مرات، وكان النقاش معهم بصفة جماعية وبصفة فردية في الحريف ديال السنة الماضية، وكان مقرر اجتماع في أبريل اللي بعض الإخوان ما جاوش له، واضطرينا باش يتم التأجيل ديالو.

ثم يوميا يتم الحوار عن طريق وزارة التشغيل، يوميا نحل المشاكل الفردية في الشغل، يوميا نتدخل في القضايا والنزاعات الجماعية اللي كتم في الشغل.

فلهاذا، إلى كتعتبرو بأن هذا ماشي حوار، نزيدك عليه كل المؤسسات الثلاثية التركيب في مجالها الإدارية، ولا كل المؤسسات اللي متعلقة لا بالصحة ولا اللي متعلقة بالاتفاقيات الجماعية ولا اللي عندها علاقات بالتشغيل المؤقت اللي اجتمعت، اللي منصوص عليها في المدونة، واللي اجتمعت باستمرار منذ توليت هذه المسؤولية.

فلهاذا أظن بأن الحوار كاين، والحوار موجود، والحوار ماشي غير بشكل واحد، بأشكال مختلفة، واحنا مستعدين ومد أيدنا للحوار، والنقابة ديالكم بالضبط تلاقيت بهم مرارا، والتقيت بأمينكم العام، والتقيت بعدد من الإخوان في عدة مناسبات، ومستعد باش نتلاقى بكم في أي وقت وحين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الوزير.

احنا كنعشكروك على النية ديالك أولا لأن النية مزبانية، ولكن أن كناكد اليوم أنني شخصيا طلبت منك الحوار لفك واحد المعضلة ديال

¹ Confédération Générale des Entreprises du Maroc

أجل تطبيق القانون.
اللي كيظهر اللي خصنا نشتغلو عليه وهو نشتغلو بكثير من الحرص وكثير من التوافق فيما بيننا، وزارة التشغيل ليست خصا للحركة النقابية، وليست خصا لأرباب العمل، وزارة التشغيل هي هنا باش تسهر على السلم الاجتماعي، هي هنا باش تطور القانون الاجتماعي، هي هنا باش تحمي المصالح ديال كل الأطراف ديال الإنتاج، إذن محتاجينكم كيف ما محتاجين أرباب العمل، كيف ما محتاجين باش تكونوا في ظروف ديال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.
والآن ننقل إلى السؤال الوحيد الموجه إلى السيد وزير العدل والحريات حول الأمن القضائي ودوره في جلب الاستثمارات.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير المحترم،

السؤال اللي كنتطرحوه عليكم اليوم من وجهة نظرنا هو سؤال في غاية الأهمية، لأنه كيتناول مفهوم الأمن القضائي، ولكن من زاوية علاقته بالاستثمارات، وأساسا من زاوية علاقته بجلب الاستثمارات.
السيد الوزير،

هاذي مدة سنة ونصف ما عمرونا شفتنا ولا طاح بين يدينا شي وثيقة أو شي دراسة قامت بها الحكومة حول ما هي حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الوطني من جراء إضاعته أو ضياع فرص استثمارية أجنبية لأسباب مرتبطة بغياب الأمن القضائي أو بأسباب مرتبطة بوجود مشاكل واختلالات لست أدري كيف أسميها- في الأمن القضائي.

ولكن كيمكن لنا في غياب هذه الدراسة نأكدو بأن هناك شبهة قناعة عند الجميع بأن العدالة تشكل أحد أكبر المشكلات التي تعيق الاستثمار وتعيق جلب الاستثمارات، إلى أي حد ما عرفتش لا أنا ولا أظنكم تعرفون في غياب هاذ الدراسة الدقيقة والمرقمة بالمعايير والضوابط العلمية.

ولكن القضاء يشكل المشكلة الحقيقية التي يعانها مجال الاستثمار بالمغرب، لأنه كايين ضعف ديال ثقة المستثمرين بسير العدالة، وتخوفهم من عدم الإنصاف، أنا لست هنا أبالغ أو تعميم حكم جاهز على الجميع، ولكن مؤكداً أنه كايين شي خلل ما في ثقة المستثمرين في القضاء، بالإضافة إلى شيوع مظاهر كثيرة أتم تعرفونها ولا داعي لسردها عليكم.

كيظهر لي بأنه كايين مشكل ولازم نتكلمو عليه بصراحة، أن الحكومة تقدم مع الأسف نموذجاً سيئاً في تدبير هاذ الإشكالية المعقدة، ديال علاقة

الأمن القضائي بالفرص الاستثمارية اللي مفروض أننا نجلبوها واقتصاد البلد في أمس الحاجة إليها، وهاذ النموذج يعني مرتبط بعدة اعتبارات.
أولها أن المبالغة في الترويج لخطاب غريب، خطاب هاذ الشي اللي سمعناه مدة طويلة ديال التاسيح وكذا كيخلق واحد المشكل ديال الثقة، كيخلق شي مشكل في ثقة المستثمرين.
التناقض والخطاب المزدوج في مواجهة الفساد، ومرة "عفا الله عما سلف" كيقفل من ثقة المستثمرين.
التزدد والعلاقات الصدمية مع كثير من الأوساط المعنية بإصلاح منظومة القضاء كيخلق حالة من الارتباك وعدم وضوح الرؤية، بدليل أن الالتزامات اللي قدمتمو، السيد الوزير، أثناء مناقشة القانون المالي، التزمتو بأنه في نهاية مارس سنستكمل مسلسل الحوار الوطني بعقد مناظرة في الرباط، تتوج بميثاق وطني يتضمن الخلاصات والقرارات حتى يتم الاشتغال على أساسها في صياغة مشاريع القوانين التنظيمية، والقوانين العادية المرتبطة بهاذ الورش الهام الذي طالما انتظره المغاربة.
فلن أسألكم عن ما هي الحصيلة التي أنجزت حتى الآن في هاذ الباب، الأمن القضائي في علاقة مع مجال الاستثمارات، ولكن أسألكم واش في الأجندة ديالكم إجراءات مضبوطة ومحددة باش نقلو من هاذ المشاكل التي تعيق جلب الاستثمارات اللي احنا في أمس الحاجة إليها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا بالنسبة لموضوع الثقة في بلادنا وفي مؤسساتها وفي مناخ الأعمال في علاقته بالاستثمارات، أؤكد لكم وأؤكد للمجلس وأؤكد للرأي العام الوطني أن هذه الثقة تتعزز، وأن الاستثمارات الأجنبية في تزايد، بدليل أننا كنا قد حققنا سنة 2012: 30 مليار درهم من الاستثمارات الأجنبية؛ اليوم خلال أربعة اشهور يناير، فبراير، مارس، أبريل نحقق 15 مليار درهم من الاستثمارات الأجنبية، هذا يعني أنه بالنسبة لهاذ الأربعة أشهر اللي مضت من هاذ السنة بالمقارنة مع أربعة أشهر من السنة الماضية، حققنا زيادة بنسبة 43%.

إذن حجم الثقة في تزايد، وما كايينش ما يعث على أي شيء يمكن أن يحدس في هذه الثقة، بالرغم أنه كايين مشاكل، وهاذ المشاكل كايين بعضها مرتبط بالعدالة، بعضها مرتبط بمناخ الاستثمار، وإلى ابغيتو تعرفوا حجم الجهود اللي كتقوم به الحكومة، انقول لكم ماذا حصل هذا الصباح، وماذا سيحصل في هذا المساء؟

هاذ الصباح يمكن لكم تمشيو وترجعوا للبلاغ اللي هو صدر على إثر

إلى أن البت القضائي ضمن ملفات المنازعات بين المستثمرين يستغرق بالمغرب وقتاً أطول من اللازم، وهاذ العبارات ماشي ديالي، ديال البنك الدولي، مما يضر -يضيف التقرير- بمصالح المتقاضين التي ارتكزت على أساسيات مالية تستوجب السرعة، ويسجل التقرير بأن الأحكام التي يصدرها القضاء المغربي على عجل تكون في الكثير من الحالات غير منصفة ومتحيزة.

وخلال الندوة الصحفية التي عقدت بالرباط للكشف عن نتائج هذه الدراسة، البنك الدولي وجه المغرب "إلى الانكباب عاجلا على إصلاح القضاء".

طيب كاين حوار وطني حول إصلاح القضاء، حددتم موعد نهاية مارس، دابا أحنا دازت على نهاية مارس مدة طويلة، وكاين واحد النوع من الغموض، وكاين بعض المشاكل، صراحة أنا نعطيكم فرصة توضيحا التصريحات... فيما يتعلق بما أشرتم بأن الحكم اللي صدر عن المحكمة والذي ينصف المعطلين، بزاف ديال الناس كيقراو فيه بأنه تدخل مباشر أو غير مباشر في القضاء، لأن كقول بأن... وهذا ما قرأه.

إذن هذه فرصة لكي توضيحا هذا الموقف، لأنه يحرم على وزير العدل أن يدلي بتصريح كلما تعلق الأمر بقضية معروضة على أنظار العدالة، أليس كذلك؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

أولا وزير العدل والحريات يعرف حدوده، ويمارس التحفظ اللازم، ولم يدلي بأي تصريح من شأنه أن يؤثر على العدالة، ما قلته وأكرهه، هو أنه حينما سيصبح هذا الحكم حائزا لقوة الشيء المقضي به، فإن الحكومة مستعدة لتنفيذه، ما دام أن ذلك لم يصل إلى هذا الحد فهو حكم على الرأس والعين، ولكن يمكن للحكومة أن تمارس حقها في الطعن كما يمكنها أن لا تفعل ذلك، هذا شأن حكومي.

هاذ التصريح ليس فيه مسا باستقلال القضاء، بل فيه دعم لاستقلال القضاء، ولو لم تكن تمارس استقلال القضاء وتتعامل مع هذا المبدأ، لربما لم يصدر ذلك الحكم.

ولذلك، اسمحوا لي أن أقول لكم بأن استقلال القضاء والسلطة القضائية أصبح أمرا محسوما، ليس فقط من خلال النص الدستوري، ليس فقط من خلال النصوص التي نعددها، ولكن من خلال الممارسة اليومية لوزارة العدل في هذه المرحلة، وتنمى أن تساعدونا جميعا على عدم التدخل في القضاء، وعلى تعزيز ذلك.

وحيثما نتحدث عن إصلاح القضاء وعلاقة ذلك بمناخ الاستثمار، أنا أؤكد بالفعل كاين مشاكل، أنا لم أنفي ذلك، ولذلك فتحنا هذا الباب، باب

المجلس الحكومي، صادق المجلس الحكومي على مشروع قانون يتعلق بتعديل القانون المنظم لشركات المساهمة، وذلك في إطار التجاوب مع متطلبات التبسيط، وهذا غادي يزيد في تنقيط المغرب لدى مؤسسات التنقيط الدولية.

وإلى قلت لكم آش غادي نديرو هاذ المساء، على الساعة السادسة والنصف سينترأس رئيس الحكومة لقاءان من أجل النظر في كل الإجراءات اللازمة لتحسين مناخ الأعمال، وإلى تساءلتو أشنو درنا احنا في وزارة العدل هاذ النهار، هاذ النهار وقعت على منشور موجه لكافة المسؤولين القضائيين بخصوص تبسيط كافة الإجراءات المرتبطة بالسجل التجاري وما حوله، لأن هذه المنظومة كلها محل إعادة النظر، محل تحسين، محل تصويب، محل إعادة يعني التدقيق من أجل أن نجعل من بلادنا يعني بلاد لها قدرة تنافسية وجاذبية محممة.

بالنسبة للقضاء، تعرفون أنه كاين مشاكل، وما كاينش اللي ما قالش مشاكل، ولذلك كاين منهجية جديدة في التعاطي مع هذه المشاكل من خلال إطلاق فعاليات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، تفضل بذلك جلالة الملك، واشتغلنا، الموعد الذي تفضلتم به فعلا كان هاذك موعد.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الوزير.

ولكن ندققو في بعض الأمور، صحيح المعطيات تشير إلى أن هناك ازدياد ارتفاع في نسبة الاستثمارات، ولكن كيظهر لي، السيد الوزير، ما عندكمش أساس علمي لقياس درجة ارتفاع الثقة، ويصعب عليكم أن تجزموا بأن هاذ الارتفاع في نسبة الاستثمارات -الحمد لله اللي جات لبلادنا- هي راجعة أساسا إلى أن هناك إنجاز بالمعنى الحقيقي لكلمة إنجاز في مجال معالجة الاختلالات والمشاكل اللي عندنا في منظومة القضاء، هاذي اعتبارات منها ما هو مرتبط بالمحيط الإقليمي الجيوسياسي، ولكن على كل حال نحمد الله أنه كاين زيادة في الاستثمار.

احنا، السيد الوزير، بعض المعطيات، هناك تقرير صدر قبل فترة عن البنك الدولي حول حماية المستثمر، تقول فيه بأن الأوضاع ديال العدالة والقضاء يشكل العامل الأساسي اللي وضع المغرب في أسفل الترتيب، لأنه المغرب حصل على نقطة واحد من 10 نقط في خانة سهولة قيام المستثمر بإقامة دعوى قضائية، هاذي الأولى.

خلال الأشهر الماضية، هناك دراسة صدرت عن مكتب مختص ببناء على طلب من البنك الدولي بخصوص الوضع المالي في المغرب، يشير فيه

من بين المسائل اللي تتأخذو على الحكومة أنه كاين التراجع في هاذ المناخ اللي تترجع ليه، وثانيا مؤخرا تشكلت واحد اللجنة اللي موكل لها أنه باش تهيم واحد الهيئة للمناصفة ومناهضة التمييز، في هاذ اللجنة لاحظنا فيها غياب واحد المجموعة ديال الفرقاء، أشنا هما الفرقاء؟ المجتمع المدني، السياسيون، النقابات.

في ظل كل هذا، نسألكم، السيدة الوزيرة: ما الذي تنوون القيام به لتفعيل الدستور اللي جا بواحد المجموعة ديال الحقوق المدنية والاقتصادية والبيئية... إلخ؟
شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة بسمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.
أولا، السيد المستشار، أشكرك على هذا السؤال، لأنك تتيح لي المناسبة لكي أثير بعض القضايا وأجيب عن بعض التساؤلات التي تدخل في خانة الأحكام المقولية، كاين حكم على هاذ الحكومة اللي في قيادتها حزب العدالة والتنمية أمها ستكون حكومة تتسبب في تراجع بالنسبة لحقوق المرأة على وجه الخصوص.

ولأنكم تقدمتم بسؤال في غياب توفير الأرقام وتوفير المعطيات وتوفير كذلك ما يدل على صحة أقوالكم، سوف أعطيك الجواب بالأرقام، لأن خصنا نتكلمو علميا، وتقديم الدليل على أنه بالعكس لم يكن هناك أي تراجع، بل الأرقام تدل على أن هناك تقدم، والدليل على ذلك أننا بالنسبة للنساء اليوم عندنا 16% من المناصب، مواقع القرار شغلتها نساء بنسبة 16%، في 2002 كانت عندنا يالله 10%، في السنة اللي ما قبل منها كانت عندنا 15,3%، وهذه دراسة قامت بها وزارة الوظيفة العمومية، واللي تقول لكم بالنسبة لمنصب كاتب عام عندنا 6%، مفتش عام 9%، مدير 11%، إلى غيرها، وهذه الأرقام تدل على أنه بالفعل هناك تقدم على هذا المستوى.

المسألة الثانية، وربطها بكون هذه الحكومة فيها وزيرة واحدة، ونجيو نشوفو الواقع، اليوم على مستوى هذه المؤسسة، ونزيدو نضيغو نشوفو على مستوى الفريق ديالكم، اشحال عندكم في الفريق؟ عندكم امرأة واحدة. اشكون هو رئيس الفريق؟ رجل، اشكون هو عضو المكتب؟ رجل، اشكون هو رئيس اللجنة اللي أتم كترأسوها؟ رجل.

فهذا واقع له عمق ثقافي، له عمق اجتماعي، ونعم، كلنا، يعني اليوم، ماثرون وعازمون على أن نرفع من نسبة حضور المرأة في مواقع القرار، هاذ الشيء اللي واقع عندنا في المجتمع.

ونعطيك واحد المعطى اللي هو مهم، اليوم احنا كنشغلو على باش

الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة حتى يشارك الجميع.
الآن الحصيلة ما هي؟ الحصيلة وهي أننا نضع اللمسات الأخيرة لتقرير لم يسبق أن عرفه المغرب من أجل إصلاح منظومة العدالة، أي القضاء ومحيطه المهني، وبالطبع سنرفع ذلك إلى جلالة الملك ليقرر جلالته بشأن ذلك ما يراه ملائما لمصلحة هذا البلد.

ونحن متأكدون من أن الأمور تشير إن شاء الله نحو الأحسن ومتفائلون، وبالطبع حينما نتحدثون عن موضوع القضاء، هناك موضوع الاستقلال، وهناك موضوع النزاهة، النزاهة كاين فيها مشاكل، ولكن لم يحصل أن أصبح هناك ثقة للمواطنين في مؤسسات بلادهم، حيث يقومون بالتبليغ عن جرائم الفساد كما الحال بالنسبة لهذه المرحلة، وذلك بدعم من الحكومة وعلى رأسها وزير العدل والحريات.

كنت أتمنى، السيد الرئيس، لو كان هناك وقت يسمح بالمزيد، ولكن إن شاء الله فرصة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، حول وضعية المرأة المغربية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرا السيد الرئيس.

زملائي المستشارين،

السيدة الوزيرة،

السيدة الوزيرة، غنرجع لواحد الموضوع في الحقيقة اللي طال عليه الحديث، أنا كنتساءل كما يتساءل جل المغاربة عن القيمة المضافة اللي جات بها الحكومة الحالية فيما يتعلق بالوضعية ديال المرأة في بلادنا.

أنا أعتقد أنه بالعكس هناك تراجع، اعلاش التراجع؟ التراجع في واحد المناخ لأن هو في الحقيقة ملائم باش نزيدو في المكتسبات، أشنو هو المناخ الملائم؟ أولا عندكم العمل اللي تيقوم به المجتمع المدني، الجمعيات، وهناك الدستور اللي نص على المناصفة وعلى المساواة بين الجنسين.

نتقول هذا والمغرب كنعرفوا السيدة الوزيرة أنه عنده التزامات دولية، عندنا شركاء اللي بعض الأحيان كيدعمونا وتيراقبوننا في نفس الوقت أنه لاحظوا معنا أنه هناك تراجع، والأمثلة كثيرة، وأحسن مثل هو وجودكم كوزيرة واحدة في الحكومة اللي فيها 33 وزير، في الوقت اللي كنا فيه في 8، هاذ الشيء غير كندكرو.

السيدة الوزيرة،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

السيد المستشار المحترم، أنا ما غاديش ندخل معك في بعض التدقيقات، ولكن ابغيت نقول لك بأن الحكومة اليوم كتوفر على خطة حكومية للمساواة في أفق المناصفة في إطار تنزيل الدستور الذي ينص على إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء، وفيها 8 ديال المجالات:

1- مؤسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة؛

2- مكافحة كل أشكال التمييز؛

3- تأهيل منظومة التربية والتكوين؛

4- تعزيز الولوج المنصف المتساوي للخدمات الصحية؛

5- تطوير البنية التحتية الأساسية لتحسين ظروف العيش؛

6- التمكين الاجتماعي والاقتصادي بدعم (Les AGR²)، وكذلك هناك صندوق دعم المقاولات النسائية؛

7- الولوج المنصف لمناصب اتخاذ القرار؛

8- تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين.

أما الهيئة ديال المناصفة باقا ما خرجاتش هاذ الهيئة، احنا على مستوى القطاع نادينا المجتمع المدني والنقابات والأحزاب، قلنا لهم قدموا لنا المقترحات ديا لكم لإحداث هيئة المناصفة، ودرنا لجنة من الكفاءات العلمية، واخذينا أكثر من النصف ديالها نساء، يعني شرط المناصفة كان حاضر بقوة، فيها 15 عضو، من بينها 8 نساء من الكفاءات العلمية المحايدة النسائية، وهذا مؤشرا على أننا مستحضرين وبقوة هاذ الهم ديال تحقيق المساواة وتحقيق المناصفة، وكذلك احترام الدستور واستحضاره قبل كل شيء.

ولكن مع ذلك، ابغيت نقول لك، السيد المستشار، بأن خصنا نقومو كلنا بأعمال موازية للأعمال التي تقوم بها الحكومة، وكذلك في إطار تنزيل الدستور، أننا نؤطرو المجتمع، اليوم الأحزاب ما بقاتش كتأطر المجتمع، والجمعيات جزء منها تسييس، وجزء منها يساهم في التنمية بشكل من الأشكال، فإذن تصحيح مفاهيم المساواة وتحقيق المناصفة يتم ذلك عبر القنوات الثقافية...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة حول توحيد مؤسسات الأعمال الاجتماعية لمختلف القطاعات الحكومية.

العدد ديال النساء في مواقع القرار يرتفع، ولكن عندنا واحد المشكل، أشنو هوايا؟ هو أن الترشيحات التي يتقدم بها الراغبون في منصب معين كتكون نسبة النساء المترشحات قليل، ونعطيك مثال ديال قطاع الذي أتحمّل فيه المسؤولية، ملي اعلنا على المنصب ديال كاتب عام، جاتنا 18 ترشيح، تقدموا 2 ديال النساء، ملي قدمنا المنصب ديال مدير مؤسسة، 42 منها أربع نساء فقط، وهذا يؤثر بطبيعة الحال على التعيينات.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

السيدة الوزيرة، أولا أشكركم على التوضيحات.

أنا ملي كنادي بحقوق المرأة وبالمساواة، راه ما كنستنيش الحقوق حتى هي الحقوق السياسية، حتى هي الحقوق، أنا راه ماشي من الناس اللي تيدافعوا أنه تكون عندنا غير وحدة، لكن اعلاش ما كاينة غير وحدة، أنا ما تنقولش أنه خاص تكون غير وحدة، اعلاش؟ لأن حتى الحقوق السياسية حتى هي راه داخلة في لآخر.

ملي كنهضوا واحد المعطى ديال 16%، أنا بالنسبة لي تبيقي ضئيل جدا، 16% واخا كاين.

وثانيا واحد النوع ديال المكتسبات، لأنه احنا غادي نعطيوك أمثلة، كاين جوج ديال الميادين ديال التعليم وديال الصحة، غادي نعطيكم معطيات أنه الجل ديال الموظفين ديال هاذ القطاعات هو النساء، تنطبقو عليهم المساواة ملي تنقول لها سير للبادية، سير للخلا تخدي، راه كاينة المساواة، ملي تنجيو لمناصب المسؤوليات، لا، كم من امرأة في المسؤولية لا في الصحة ولا في لآخر.

ونزيدكم أنه الكلية ديال الطب راه 70% راه نساء، إذن خصنا نعطيوا لهاذ المرأة المكانة ديالها اللي كنستحقها، لأن هاذ الشيء راه ما كيشرفش.

وثانيا، السيدة الوزيرة، احنا راه ملزمين ملي تنحضرو في المنتقيات في الدبلوماسية البرلمانية تنكونو في منتقيات كتوجه لنا انتقادات، أنا قيل لي في واحد المنتقى في واحد الهيئة كبيرة أن حكومتكم ليست دستورية، لأن الدستور تيهضر على المناصفة، وما كايناش المناصفة، باش غادي نجيب هاذ الناس هاذو، مع العلم أنه عندنا التزامات مع الاتحاد الأوروبي، اعطونا 45 مليون أورو باش نديرو مجهود ديال المساواة، لأن مدينين لهم بواحد الحاجة اللي نقولو لهم ها احنا فين وصلنا، آش غادي نقولو لهاذ الناس لأنهم فرقاء ديالنا ابغينا ولا كرهنا؟

القضية، السيدة الوزيرة، اللي ابغينا واحد المجهود، لأن كنا كتنماو أنه نحسو في هاذ الحكومة الجديدة واحد الإضافة.

شكرا.

² Les Activités Génératrices de Revenus

المؤسسات ولا عبر الجمعيات يعني المنظمة طبقا للقانون ديال 58، الآن 84% من مجموع الموظفين للقطاع العام.

الإشكالية تكلمتو عليها، وهي أن هناك تفاوت لا بالنسبة للخدمات المقدمة للموظفين، تفاوت كذلك بالنسبة للإمكانيات، تفاوت كذلك بالنسبة لطريقة تسيير هذه الجمعيات والمؤسسات، ومشكل في الحقيقة ديال الحكامة في بعض الجمعيات، وهذا يطرح مشكل، خاصة وأنا نتكلم على أموال عمومية، ومشكل كذلك ديال الشفافية علاقة مع هاذ الموضوع. إذن الآن الحكومة تشتغل على وضع قانون مؤطر لكل هذه الجمعيات، أولا لجعل القطاعات الوزارية التي لا تشمل بهذه الخدمات باش حتى هي تستافد بهاذ الخدمات، وهذا في إطار يعني مبدأ المساواة، ومن جهة أخرى تأطير كل ما يتعلق بالحكامة، كل ما يتعلق بالشفافية، بطريقة التسيير باش يكونوا هاذ الجمعيات يعني مسيرة بأحسن طريقة ممكنة. ثانيا، هذا التزام...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، في التعقيب. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الوزير،

احنا السؤال جا فعلا لما شفنا واحد العدد ديال الوزارات، لأنها انضافت مجموعة ديال الوزارات أخرى انضافت إلى إحداث هاذ المؤسسات.

وكذلك الشيء اللي جعلنا أننا نخطو السؤال هو إشكالية الحكامة، وانما ذكرتها، تكافؤ الفرص ذكرته، وكاين قطاعات ذكرته 16% الذين لا يستفيدون على أساس أنه 84% كيستفدوا، الجماعات المحلية فيها 150 ألف ديال الموظفين على الأقل ما كيستفدوشاي.

هذا كله ابغيناه يدخل في إطار موحد اللي يمكن يجعل الحكامة عندها الأهمية ديالها، وكذلك لما تتكون العملية تم عدد كبير جدا من الموظفين، يمكن تكون العملية ديال الثمن يكون أقل من الثمن الحالي فيما يتعلق بمختلف الخدمات التي تقدم لهؤلاء الموظفين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزملاء،

عندنا مجموعة ديال الوزارات في المغرب اللي هي تتوفر على مؤسسات ديال الأعمال الاجتماعية، وعندنا وزارات ليست لها هذه المؤسسات.

نفس هذه المؤسسات المتواجدة، منها من يقدم خدمات مهمة جدا للموظفين العاملين بها، وهذا في حد ذاته إعانة مادية مهمة، يشعر بها الموظف. هناك من تؤدي خدمات متوسطة أو ضعيفة، وهناك موظفون آخرون لا يستفيدون تماما من هذه الخدمات، لا كانت قوية أو متوسطة أو ضعيفة.

ألا ترون، السيد الوزير، أنه تجنبنا للغبين الذي قد يصيب البعض من الموظفين، وكذلك في إطار تكافؤ الفرص، أن توحدوا كل هذه المؤسسات ديال الأعمال الاجتماعية، ويكون عندها نمط واحدة وتدير معين، وأن جميع الموظفين ديال الدولة والجماعات المحلية يستفيدون بنفس الطريقة وبنفس المعايير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

السيد عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

فعلا هذا الموضوع مهم جدا، موضوع جمعيات الأعمال الاجتماعية، اللي في واحد الوقت معين هاذ الجمعيات كانت تحدث في إطار الظهير ديال 58 المنظم للجمعيات.

بطبيعة الحال الهدف الأساسي لهذه الجمعيات وهو تحسين الوضعية الاجتماعية للموظفين عبر تقديم مجموعة من الخدمات، بما فيها النقل الجماعي، التخييم، يعني أنشطة ثقافية وترفيهية، وكذلك المساعدة على الحصول على المساكن والتأمينات... إلخ.

وفي خلال هذه السنوات الأخيرة، تم كذلك، بموجب قوانين خاصة، إحداث واحد العدد ديال مؤسسات الأعمال الاجتماعية لبعض القطاعات، كالترية الوطنية والتعليم العالي، العدل، الصحة، الداخلية، الأمن الوطني، إلى آخره.

والآن يمثل عدد منخرطي الجمعيات، يعني لا بموجب قوانين عبر هذه

لأنه هنا كنبغي، السيد الوزير، توضح لنا الإستراتيجية ديال هاذ الحكومة مستقبلا، أشنو غادي تعد لهاذه البطاقة البيومترية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،
السادة المستشارون المحترمون،

أشكر فريق التحالف الاشتراكي على طرحه لهذا السؤال، سؤال مهم جدا، لأنه فعلا العديد من الأسئلة تطرح علاقة مع هاذ التبسيط ديال البطاقة الوطنية.

اللي ابغيت نذكر وهو أن هاذ التبسيط تم بموجب قانون، القانون 35.06 المادة 7، المحدثه بموجبه للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وأصبح كل مواطن معفى من الإدلاء برسم الولادة، شهادة الإقامة، شهادة الحياة، شهادة الجنسية، في جميع المساطر التي يجب التي يجب الإدلاء بهذه الوثائق، ويكتفي فقط بتقديم نسخة من البطاقة الوطنية.

إذن لتفعيل هذه المقترحات، تم إصدار منشور للسيد رئيس الحكومة في 6 شتنبر 2011، وكانت كذلك دورية للسيد وزير الداخلية في 16 شتنبر من نفس السنة.

إذن في إطار هاذ القانون، حرص المشرع باش يعطي للبطاقة الوطنية كل الضمانات القانونية الكافية لاستعمالها كآلية للتبسيط، علما بأن المسؤولية ديال حاملي هذه البطاقة هي قائمة فيما يخص عدم تحيين البيانات المضمنة بها وكل ما يمكن أن ينتج عن ذلك من انعكاسات وآثار قانونية.

ولكن مع الأسف، رغم هاذ القانون، ورغم هاذ التبسيط، ورغم المنشور ديال السيد رئيس الحكومة والدورية ديال السيد وزير الداخلية، فعلا كين هناك مشاكل تطرح، والآن في إطار ورش اللي فتحناه ديال تبسيط المساطر، تبسيط 100 مسطرة الأكثر تداول، و70 بالنسبة للمواطن و30 بالنسبة للمقاول، نحن ندرس كيفية تفعيل هذه المقترحات، لأن فعلا مشكل، كيفاش دابا كين مقتضى قانوني وعندنا مشاكل ديال التفعيل ديالو في بعض المصالح.

نحن ندرس كيفية تفعيل على أرض الواقع، لأن الآن نشغل على تبسيط المساطر، ولا يجب أن تكون كل هذه المساطر التي هي مبسطة غير شعار، لا بد باش تكون هي تعاش على أرض الواقع من طرف المواطنين، وهذا هو الشغل الشاغل ديالنا، السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير.

وهو اللي ابغيت نقول أن الحكومة واعية بهاذ الوضعية اللي فيها الآن الجمعيات وبهاذ التفاوت اللي تكلمنا عليه.

وطبيعة الحال هاذ السنة قمنا ببرمجة، في إطار المخطط التشريعي الحكومة، وضع قانون مؤطر لهذه الجمعيات، وهذا من طبيعتو كيترجم لا الوعي ديال الحكومة ولا كذلك الإرادة ديال الحكومة باش تؤطر هاذ المجال. إذن نحن نشغل على هاذ مشروع القانون، وسنتقاسمه مع الفرقاء الاجتماعيين، غير يكون موجود غادي نتقاسموه مع الفرقاء الاجتماعيين، وغادي من طبيعة الحال تقدموه لكم لهاذ المجلس الموقر وتناقشوه فيه، وإذا كان عندكم اقتراحات وملاحظات لإغناء هذا النص بكل فرح. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه عدم تطبيق عدد من الإدارات العمومية لقرار حكومي سابق بخصوص البطاقة الوطنية البيومترية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الديوني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، السؤال ديالنا بخصوص البطاقة الوطنية البيومترية.

لقد سبق للحكومات السابقة أن أقرت اعتماد البطاقة الوطنية كوثيقة كتعوض واحد العدد ديال الوثائق، وكتبسط المساطر بالنسبة للمواطن باش ما كيبقاشي مثلا يطالبوه في الإدارات العمومية بواحد العدد ديال الوثائق، منهم شهادة السكنى والازدياد.

وكذلك في بعض الإدارات العمومية، السيد الوزير، كتعامل مع هاذ البطاقة كأنها بطاقة عادية، وهو تدار مجهود على هاذ البطاقة البيومترية، وكان الطلب ديال المنتخبين وديال البرلمانين بهاذ البطاقة البيومترية باش تسهل على المواطن واحد العدد ديال الوثائق.

السيد الوزير،

احنا ابغينا نعرفو الحكومة الحالية آس من استراتيجية اللي غادي تهج فيما يخص هاذ البطاقة البيومترية، وحت الإدارات العمومية ما تبقاشي تطالب المواطن بواحد العدد ديال الوثائق، لأنه بما أنه كيدلي بهاذ البطاقة البيومترية، ما يبقاوش يطالبوه بواحد العدد ديال الوثائق؟

وثانيا، إصلاح بعض المساطر من أجل تبسيطها، والآن نشتغل على المصادقة على الإمضاء، نشتغل على كل ما يتعلق بـ (Certifié conforme)، إلى آخره.

كأين واحد العدد ديال الإجراءات اللي غادي نتكلم عليهم في الأسابيع المقبلة إن شاء الله باش نمشيو في اتجاه نتاع جعل المواطن يحس بواحد التبسيط في حياتو اليومية وفي علاقته مع الإدارة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مشاركته معنا في هاته الجلسة. والآن ننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول تقاطر العديد من أفواج الأفارقة على المغرب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

لقد أضحي منظر المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الشوارع العمومية الوطنية في مختلف المدن المغربية مألوفاً، إلا أننا نعلم أن سبب هذه الهجرة غير الشرعية راجع بالأساس إلى الحالة المزرية التي تعيشها بلدانهم الأصلية، بالإضافة إلى وضعية الدول القادمين منها، والتي تعرف حروباً أهلية ومشاكل اقتصادية واجتماعية وجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية. السيد الوزير،

تعلمون جيداً الوضعية اللاإنسانية الكارثية التي يعيشها هؤلاء المهاجرون في مخيمات عشوائية داخل الغابات التي تحولت إلى مخيم ومداسر في عدد من المناطق في المغرب بدون ماء ولا كهرباء، ولا يتوفر على أبسط الشروط الإنسانية للعيش الكريم.

السيد الوزير،

بلدنا والله الحمد بلد مضياف، يؤمن بضرورة تكريم الإنسان، ويحترم حقوق الإنسان والمواثيق الدولية في هذا الباب، والمجتمع المدني فعال يقوم بأدوار إنسانية مشهود لها من طرف الجميع.

لكن الذي يحز في أنفسنا هو أن نرى مثل هذه المناظر وسط أرقتنا وشوارعنا وعلى الشريط الحدودي مع الجارة الجزائر، حقيقة هذا الجار الذي نطلب من السيد الوزير توضيحات في هذه المسألة وهو أن تعرف العدد

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الديبوني:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيح وعلى هاذ الإستراتيجية اللي غادي تشتغل عليها الحكومة مستقبلاً.

ولكن لابد، السيد الوزير، من التذكير، فعلا الحكومات السابقة قامت بإحداث هاذ البطاقة، وتدار مجهود فيه.

الآن يجب على هذه الحكومة أن تقوم بمجهودات كبيرة جداً، وخاصة التعميم ديال هاذ البطاقة في العالم القروي، لأنه لازال الآن المواطن كيغاني من هاذ البطاقة، لأنه كثرة الازدحام وكثرة الضغط على الأمن الوطني.

أحنا كنبغيو، السيد الوزير، في إطار العمل الحكومي تبسيط المساطر فيما يخص هذه البطاقة، وخاصة في العالم القروي وهوامش المدن.

وكذلك، السيد الوزير، بعض الإدارات مثلاً ما كيتعاملوش مع هاذ البطاقة، لأنه اللي كان الهدف من هاذ البطاقة غادي تبسط المساطر للمواطن، ما يقاش يجب واحد العدد ديال الوثائق.

أحنا هنا الآن الفريق ديالنا كيأكد لكم، السيد الوزير، وخاصة في سياسة الحكومة على حث الإدارات والتوضيح وتحسيس الإدارات على أنه هاذ البطاقة لها أهمية كبيرة جداً، يجب على الإدارات أن تتعامل معها وتتعامل مع المواطن.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

السيد المستشار المحترم، أنا متفق معك تماماً في الاقتراحات ديالكم، وهذا هو التوجه اللي أحنا غادين فيه كذلك كحكومة.

أولاً، فيما يخص التعميم ديال البطاقة الوطنية، طموحنا وهو إلى غاية 31 دجنبر من هاذ السنة سيتم التعميم ديال البطاقة الوطنية إن شاء الله، هذا من جهة.

من جهة أخرى، باش نسهلو هاذ التعميم قامت إدارة الأمن الوطني بمجهودات كبيرة بما فيها تحديد مواعيد من أجل القيام بذلك، وحتى على المواقع الإلكترونية، وعدد من الحملات التحسيسية في هذا المجال، هذا من جهة.

من جهة أخرى، مجال تبسيط المساطر هو مهم جداً في الحياة اليومية ديال المواطن، وهذا هو الشغل الشاغل ديالنا اليوم، وهاذ تبسيط المساطر اليوم نرى فيه:

أولاً، تفعيل وتطبيق كل المتعضيات التبسيطية اللي هي الآن موجودة؛

سنة 2003 صودق على قانون 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية والإقامة غير المشروعة، وهاذا القانون يعتبر تجديد قانوني، لأنه من قانون 49 لأول مرة يصدر قانون يرتبط بالمهاجرين، جددنا فيه الترسانة القانونية، وهو يتضمن إجراءات مهمة على المستوى القانوني في هاذ القضية ديال الهجرة الشرعية وإقامة الأجانب في المغرب، وهاذا القانون اليوم هو المطبق وهو الذي يوظف، وهذا القانون من بين الأمور التي أتى بها:

أولا، إنشاء المرصد الوطني للهجرة؛

ثانيا، إرساء مديرية الهجرة ومراقبة الحدود، والتي اشتغلت على ملف الهجرة منذ آنذاك إلى اليوم في وزارة الداخلية بطبيعة الحال؛
على المستوى الثالث، على المستوى الحقوقي مندوبية حقوق الإنسان تتابع على المستوى الحقوقي، واحنا كنسقتو معها وضعية المهاجرين داخل المغرب؛

ثالثا، على المستوى الأمني، أحبي هنا لرجال الأمن، الذين يقومون بواحد العمل مهم جدا، وبطبيعة الحال يجب أن أقول بأن رجال الأمن يطاردون أساسا المهربين، لأن المهربين هم الآفة الأساسية في قضية الهجرة، ومن هنا أوقفت أكثر من 108 شبكة للهجرة السرية سنة 2011. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.
الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة هاذ السؤال كان موجه للحكومة وليس كوزير خارجية، لأن هذا يهم الحكومة.

السؤال ديالنا هو الآن مطروح هاذ العدد الهائل والتدفقات اللي باقي واش كينة سياسة حكومية في هاذ المجال، لأننا نرى الآن نساء حوامل، أطفال، واحد العدد، وما عندهم الحق لا في العمل، لا في السكن، لا أي، واش كين شي سياسة متخذة من طرف الحكومة باش... لأن خصنا نفكرو للمستقبل؟

وأنا بصفتي أعيش في منطقة حدودية من وجدة، كنشوفو عدد ديال الأطفال، ما عندهم لا بطائق، ما عندهم تعليم، كيفاش خصنا نشوفو المستقبل ديال المغرب، لأن لا نرضى أن نرى هذا الإنسان يعني يتعذب ونبقاوا احنا كنتنفرجو فيه.

ابغينا الحكومة تعطينا واحد الرؤية حول مستقبل كيفاش غادي نديرو مع البلدان ديالهم، وكذلك مع أوروبا، لأن ما نقاوش دركي ديال أوروبا، احنا نتعاملو مع الإخوان ديالنا الأفارقة شي تعامل لا نرضى أن نتعامل، والحقيقة

الأكبر للقادمين من الجزائر، هل هناك تعامل مع السلطات الجزائرية في هذا المجال؟ كذلك هل هو عمل مشترك؟

وما هي الإجراءات التي تعتمدها الحكومة لتحسين ظروف إقامة هؤلاء المهاجرين في بلدانهم؟ وكذلك هل هناك اتصال كذلك مع بلدانهم من أجل إرجاعهم أو وضع مسائل أخرى حتى يبقى المغرب آمن، وكذلك يحترم حقوق الإنسان؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد سعد الدين العثماني، وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا.

أشكرا أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين على هذا السؤال، والمتعلق بتدفق المهاجرين الأفارقة ووضعيتهم ببلادنا، وهو سؤال لا يخص بالضرورة وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ولكن هذا سؤال يسائلنا جميعا على مستويات متعددة.

أنا متفق معك على أنه بسبب الوضع المستقر في المغرب، بسبب الموقع الجيو استراتيجي المهم لبلادنا، بسبب الاختلاف الكبير للوضع الاجتماعي في المغرب وفي دول كثيرة جنوب الصحراء، هناك تدفق لهؤلاء المهاجرين، ولكن أيضا بسبب أن هؤلاء المهاجرين يريدون أن يجعلوا المغرب، أن يبروا من المغرب إلى أوروبا.

هاذ الظاهرة المغرب يقارها على 4 مستويات:

- المستوى السياسي أولا؛

- المستوى القانوني والحقوقي ثانيا؛

- المستوى التنموي الوقائي ثالثا؛

- والمستوى الأمني رابعا.

على المستوى السياسي، المغرب منسلك في عدد من المنظمات الدولية، ويقوم بدور مهم دوليا في هذا المجال، لا من خلال الاتفاقيات التي صادق عليها دوليا، ولكن أيضا من خلال الفعالية السياسية للمغرب على هذا المستوى.

وأريد أن أذكر هنا بأنه المغرب أول مؤتمر أورو-إفريقي دعا إليه المغرب وعقد في بلادنا سنة 2006، وبه انطلق ما يسمى بمسلسل الرباط، وهو مرتبط بالهجرة الإفريقية، واللي حاول المغرب يشرك فيه مجموعة من دول الجوار، ولكن أيضا الدول الأوروبية لأن هي أيضا معنية بنتائج هذه الهجرة، ويجب أن تتحمل مسؤوليتها فيها.

على المستوى السياسي، المغرب إلى اليوم يقوم بجهد كبير على هاذ المستوى، ولكن أيضا كما قلت على المستوى القانوني والحقوقي، وذلك أنه

كثيرة، وهذا أيضا جزء من هاذ الديناميكية اللي كتحاولو ناقشوها مع أوروبا لمعالجة هاذ الموضوع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن السؤال الثاني، وهو الأخير في هاته الجلسة، موضوعه التدابير المتخذة من أجل تخفيف العبء على مكتب التصديق بالرباط.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

أمام المشاكل والصعوبات التي يعانها العديد من المواطنين في جميع أنحاء المغرب، ومن أجل تخفيف العبء على مكتب التصديق بالرباط، أحدثت وزارة الخارجية منذ سنة 1999 مكاتب إضافية بكل من طنجة وبني ملال، الناظور، أكادير، لكن الملاحظ أن الأهداف المرجوة من هذه المكاتب ظلت محدودة، ولا زال الضغط مستمرا على مكتب الرباط، خاصة من جهة الدار البيضاء الكبرى اللي تتواجد فيها واحد العدد كبير من القنصليات، والتي لا تتوفر على مكتب التصديق، مع العلم أن أزيد من 30% من الوافدين إلى مكتب التصديقات بالرباط هم من الدار البيضاء.

هاذ الوضع يدعونا، السيد الوزير، لنسائلكم حول أولا أسباب التأخر لإحداث مكتب التصديقات بجهة الدار البيضاء، وكذلك في بعض المدن الأخرى.

ثانيا، ما هي التدابير المزمع اتخاذها من أجل تخفيف العبء على المواطنين على مستوى العمالات والأقاليم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا جزيلًا.

شكرا السيد المستشار، وشكرا للفريق المحترم على طرح هذا السؤال. وأنا أريد أن أؤكد بأن وزارة الشؤون الخارجية مهتمة بتيسير وتسهيل حصول المواطنين على الخدمات من هاذ مكاتب التصديقات. فعلا منذ سنوات أحدثت وزارة الشؤون الخارجية مكاتب أخرى عبر التراب

حتى رجال الأمن ولا الدرك يكتوموا بواحد المهمة، ولأن هاذي مهمة إضافية تزداد لهم، لأن الشريط الحدودي نعرفو أنه شريط كبير.

احنا اللي ابغينا نطرحو هما الجار المتدفق من عندهم، من بلدان إفريقية والجار الجزائر. وكذلك أوروبا، ابغينا نعرفو السياسة ديال الحكومة مع هاذ الدول وكذلك الواقع المر اللي كيعيشو هاذ الأفارقة في المغرب، أشنو وضعت الحكومة باش نخرجو من هاذ؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير إذا كان عندكم تعقيب.

السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

الجزء الرابع من الإستراتيجية الحكومية، اهضرت على السياسي واهضرت على الحقوقي، اهضرت على الأمني، هو جانب الوقائي والتنموي والاجتماعي، فهاذي فيه 3 الإجراءات أساسية، اشتغلت عليها الحكومة:

الإجراء الأول هو تشجيع المهاجرين على العودة الطوعية. وفي هاذ الإطار، تقريبا أعيد ما يفوق 11.500 مهاجر غير شرعي إلى بلدانهم الأصلية، بطبيعة الحال في إطار شراكة واتفاق مع البلدان الأصلية الإفريقية، وأيضا هاذي باتفاق مع المنظمة الدولية للهجرة والمغرب كيتكلف بـ 70% من المصاريف والمنظمة الدولية للهجرة كتكلف بـ 30% من المصاريف ديال العودة ديالهم.

على المستوى الثاني، هناك توقيع اتفاقية مع المندوبية السامية للاجئين مرتبطة بالأوضاع ديالهم.

على المستوى الثالث، هناك العمل التنموي والاجتماعي في إطار الشراكة مع الدول الإفريقية اللي كيقوم به المغرب، خصكم تعرفوا بأن المغرب اليوم في إطار الشراكة، وفي إطار التعاون مع الدول الإفريقية، عندنا برامج تنموية في هذه الدول، لأن خصنا نساعدو هاذ الدول باش يمكن للمهاجرين يبقاو في المناطق ديالهم الأصلية.

ولهذا ترون، وفي هذا تقوم وزارة الشؤون الخارجية وفي مقدمتها الوكالة المغربية للتعاون الدولي بواحد الجهد كبير جدا على هاذ المستوى، عندنا اتفاقيات مع بعض الدول، التعاون التقني، التعاون في تدبير المياه، التعاون في الزراعة، التعاون في التعليم بالخصوص، وعندنا 12 ألف، اليوم عندنا 12 ألف طالب إفريقي يدرسون بالمغرب، 8000 في المؤسسات العمومية، 90% من هاذ 8000 الدولة المغربية اللي كتعطي المنح ديالهم، هذا محمد يقوم به المغرب لمحاولة تفتادي هذه الهجرة السرية ومعالجة أسبابها.

وأيضا اليوم عندنا نقاش مع أوروبا، وعندنا واحد الاتفاق إطار سأوقعه في الأسبوع المقبل، هاذ الاتفاق إطار حول حركة الأشخاص والهجرة والأمن، يلامس هاذ القضية ديال الهجرة السرية عموما، ولكن فيه أعمدة

لأن المشكل، السيد الوزير، اللي كاين وهو تيطهر لي هو المشكل ديال المعلومة، لأن الناس مثلا اللي تيجيو من الداخلة أو من العيون وعندهم مكتب التصديق في أكادير، لأن قريب لهم من الرباط، ولكن ما عارفينش بأن كاين مكتب التصديق في أكادير.

تيطهر لي خص غير تطور المعلومة بأن كاين هاذ 5 مكاتب، وتيطهر لي في نظري، السيد الوزير، غادي نخلو 3 المكاتب في الرباط، ولكن الناس راه ما عارفينش بأن كاين مكتب تصديق في الناظور، كاين مكتب تصديق في... تيخص الناس يعرفوا بأن راه كايته مكاتب أخرى، لأن المشكل إلى حلينا 2 مكاتب أو 3 في الرباط، راه غادي يبقى دائما نفس المشكل بالنسبة للناس ديال الجنوب.

أما بالنسبة للناس مثلا خذوا الجديدة، خريكة، لأن المشكل، السيد الوزير، راه ما ابقاش غير ديال المهاجرين، راه حتى ديال الناس الأجنبيين، لأن واحد السيد أجنبي ما خصوص يجي حتى للرباط، خصو يعرف بأن راه كاين، لأن الأغلبية كلها دابا تقول لك مكتب التصديق راه في الرباط، المشكل اللي كاين دابا وهو المعلومة، الناس ما عارفينش بأن كايته مكاتب أخرى موجودة في مدن أخرى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

كاين عندكم شي تعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

إجراء مهم لابد أن أشير إليه، هو أن عندنا حوار مع عديد من الدول باش نلغيو نهائيا الإعفاء على التصديق، كما وقع بالنسبة لفرنسا. فرنسا الآن بالنسبة لنا، منذ سنوات هناك إعفاء متبادل لهاذ التصديق، احنا في حوار مع بعض الدول الأوروبية لأن فيها الاكتظاظ ديال المهاجرين، صحيح أن حتى الأجانب، ولكن بالنسبة للمغاربة المهاجرين أساسا، اللي فيها اكتظاظ كتحاولو معهم باش نديرو نفس الشيء بحال فرنسا، نلغيو هاذ التصديق، وبذلك سنخفف كثيرا من هاذ الإجراء. ولكن الجانب الآخر نحتاج إلى أن نقنعهم، وهذا الملف الذي نشتغل عليه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، السيدان الوزيران، السادة المستشارون على مساهمتكم القيمة.

رفعت الجلسة.

الوطني، خفت، لكن المشكل أن عدد المهاجرين المغاربة يزدادون سنويا، وأن عدد الطلبات تزداد سنويا.

السنة الماضية قمنا بالعديد من المبادرات، من بينها:

أولا، فتحنا إمكانيات جديدة لتنظيم هاذ المكاتب، ومن بينها مثلا أخذ المواعيد عن طريق الهاتف، أخذ المواعيد عن طريق الإنترنت، رغم أن المواطنين استعمال هاذ الأدوات باقي محدود جدا، رغم أنه سيساعد في تنظيم التدفق على هاذ المكاتب، ولكن غادي نستمر في عملية التوعية بها. ثانيا، في الرباط بالذات حيث الاكتظاظ كيوصل الذروة ديالو في شهور معينة في فصل الصيف، لأن كتطلع عدد الطلبات إلى 300 حتى 700 شخص اللي كيتوافدوا عليه يوميا، وتصوروا 700 شخص في النهار، راه الإمكانيات ديالنا لا البشرية، لا المكان لا يسمح بهذا.

ومن هنا استحدثنا مكتب ثاني، في الرباط عندنا جوج مكاتب، في السنة الماضية استحدثنا مكتب ثاني وقسمنا الدول على هاذ 2 ديال المكاتب، مما خفف قليلا، حاولنا إعادة الهيكلة ديال هاذوك المكاتب، ولكن الآن نحن في حوار مع إدارة الأملاك المخزنية لإيجاد مكتب، عمارة في الحقيقة في وسط الرباط أوسع بكثير، وفيها مكاتب متعددة لنستطيع أن نستجيب لهذه الطلبات التي تتزايد سنة بعد سنة، وخصنا تصوروا هاذ القضية.

فذلك، نحن الآن في النقاش الآن، تمنى قبل حلول شهر يونيو 6 أو لا 7 يكون حلينا هاذ الحوار ولقينا هاذ العمارة اللي يمكن نقلو لها هاذ جوج ديال المكاتب، إضافة إلى مكتب خاص في عمارة السعادة خاص بالمستثمرين وبالمقاولين باش نسهلو لهم الإجراءات، غادي نقلو حتى هو لهاذ العمارة عندما...

وطرحنا جوج أفكار: الفكرة الأولى هو مكتب في الدار البيضاء؛ الفكرة الثانية مكتب في العيون.

ولكن هاذ الشيء فيه حوار مع السلطة المحلية، وحوار مع البلديات، وهاذ الشيء اعلمنا وزارة الداخلية، اتصلنا بالخصوص بالمجلس البلدي في مدينة العيون، ناقشنا هاذ القضية وهم مستعدون، غير الإجراءات الإدارية هي التي تحتاج، لأنهم خصهم يوفروا لنا مكتب وبعض الموظفين، ورئيس المكتب غادي تعطيه وزارة الشؤون الخارجية لأنه مخول وحده بالتوقيع باش نسهلو الإجراءات، ويمكن تقربو للمواطنين.

هذا في برنامجنا الآن، نمتا في الأشهر المقبلة نطبقو هاذ البرنامج.

وشكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات.